



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الخامسة

الجلسات التأسيسية

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأحد 21 يوليو 2002

فهرس

* مناقشة برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية السادسة المنعقدة

يوم الأحد 21 يوليو 2002 (مساء)

– الرئاسة: السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

– تمثيل الحكومة: السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة بحضور طاقمه الحكومي.

عليها القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة في مادته (47) وهي سبعة (07) أيام للشروع في المناقشة العامة.

وفي سياق هذه الإجراءات فإن إحالة الكلمة ستكون بناء على التسجيل المسبق، مع ضرورة التقيد بموضوع المناقشة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن النائب التدخل كتابيا، وسيتمكن منه السيد رئيس الحكومة ليرد عليه في حينه، كما أود أن أذكركم أن رئيس المجموعة البرلمانية يحق له التدخل مدة 20 دقيقة مرة واحدة باسم المجموعة البرلمانية التي يمثلها، دون منح جزء من الوقت المخصص له نائبا آخر.

ولضمان حسن سير الجلسات أذكركم أن مكتب المجلس قد أقر إجراءات خاصة بطلب نقطة نظام في مذكرة وزعت على السيدات والسادة النواب، وعليه ينبغي أن يكون طلب نقطة نظام متعلقا فقط بالإجراءات القانونية الخاصة بسير الجلسات المخصصة للمناقشة العامة.

وتبعا لهذا التوضيح، فإننا نذكر بالهدف الأسمى لمجريات النقاش الذي نرغب في أن يكون موضوعيا ومسؤولا ولا قيد فيه سوى ما يمليه الضمير والمصلحة

افتتحت الجلسة في الساعة الثانية

والدقيقة الخمسين مساء

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم.

الجلسة مفتوحة.

بعد سماعنا صباح اليوم إلى عرض السيد رئيس الحكومة لبرنامج حكومته، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة الشروع في المناقشة العامة لهذا البرنامج. وقبل ذلك أعلمكم أن عدد المسجلين في قائمة المتدخلين قد بلغ (236) مسجلا، وأن المدة المخصصة لكل متدخل هي (7) دقائق بناء على ما ورد في المذكرة الصادرة عن المكتب.

وحتى يتمكن كل نائب مسجل من استعمال حقه في التدخل في ظروف حسنة ومنظمة، أقرّ مكتب المجلس بناء على صلاحياته الواردة في النظام الداخلي إجراءات خاصة بمناقشة برنامج الحكومة بموجب مذكرة وزعت على السيدات والسادة النواب. وللتذكير فقد بلغ النواب برنامج الحكومة ابتداء من يوم 14 جويلية 2002، أي بمجرد أن أودعته مصالح الحكومة، وفتح التسجيل في قائمة المتدخلين في نفس اليوم إلى غاية منتصف نهار اليوم، أي أن مكتب المجلس التزم بالمدة التي نص

العليا للبلاد، وما تنص عليه النصوص الناظمة سير المجلس.

إذن، نشرع في المناقشة العامة، وأحيل الكلمة إلى أول متدخل السيد محمود قمامة.

السيد محمود قمامة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي النواب، السيدات والسادة الصحفيين، السلام عليكم.

نلتقي اليوم في أول جلسة للمجلس الشعبي الوطني في عهده الخامسة، ويطيب لي بهذه المناسبة أن أهني زميلاتي وزملائي النواب على نيلهم ثقة الشعب وأهني رئيس المجلس الشعبي الوطني على نيله ثقة النواب وكذا رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري على نيلهم ثقة فخامة رئيس الجمهورية، وأتمنى للجميع النجاح والتوفيق.

السيد الرئيس،

بعد اطلاعي على هذا البرنامج وما يحتويه من إصلاحات عدة مستمدة من برنامج فخامة رئيس الجمهورية وفي مقدمتها قانون الوثام المدني والمصالحة الوطنية بين الجزائريات والجزائريين، لايفوتني أن أحيي وأنوه بالجهد الذي تبذله قوات الأمن في مكافحة الإرهاب الهمجي في مختلف ولايات الوطن وتضامن كل الوطنيين معها. وإنني مع الإصلاحات الثلاثة الكبرى التي أقرها برنامج فخامة رئيس الجمهورية وأدرجت في هذا البرنامج.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في بداية تدخلي هذا أن أنقل إليكم تحيات سكان ولاية تامنغست، وأبلغكم أهم انشغالتهم.

السيد الرئيس،

تعاني الجزائر مشكل نقص مياه الشرب، واقترح هذا البرنامج حلولا منها تحلية مياه البحر وبناء السدود وحفر الآبار.

السيد الرئيس،

تعاني بعض الولايات هذا المشكل كولاية تامنغست التي قد ورد في برنامج الحكومة السابقة (الصفحة 34) التكفل الكامل بمشكل مياه الشرب بها ونريد تذكيركم به من خلال هذا البرنامج، ونقترح تزويد هذه المدينة بالمياه الصالحة للشرب من بلدية "عين صالح" أو "ان أتاي" ويستحسن من بلدية عين صالح، دون انتظار، لأنه لاهية دون ماء وكذا تزويدها بالغاز الطبيعي.

السيد الرئيس،

يعتبر تعبيد الطرق مشكلا كبيرا تعانيه ولايات أقصى الجنوب، خاصة ولاية تامنغست التي تتربع على مساحة كبيرة من الوطن، حيث يجب تعبيد الطرق الرابطة بين تامنغست - ان قزام وكذا ان قزام - إن أمقل و"ادلس - تاظروك وتين ظواتين - سيلت، كما يجب إتمام إنجاز مطار "ان قزام" وتسجيل إنجاز مطار في بلدية "تين ظواتين".

السيد الرئيس،

فيما يخص تقريب الإدارة من المواطن، لابد من التفكير في إعداد تقسيم إداري جديد يتم بموجبه زيادة ولايات وبلديات جديدة، ولا يكون هذا بضم ولاية أو ولايات أخرى ضمن محافظة في ولاية واحدة، لأن هذا التقسيم في نظرنا يبعد الإدارة عن المواطن.

وعليه، السيد الرئيس، فإن ولاية تامنغست التي تتربع على مساحة كبيرة من الوطن وولايات أخرى في حاجة إلى تقسيم إداري جديد تنبثق عنه ولايات وبلديات جديدة مثل بلديات ان قزام وتاظروك وعين صالح.

لابد من إقامة مشاريع تمنح سكان البلديات أو الولايات المعنية أولوية استفادتها.

كما لا أنسى الجهود المبذولة والتي ماتزال تبذل من أجل تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

السيد الرئيس،

أتمنى لكم، في الأخير، إيجاد حل لإخواننا في منطقة القبائل في أقرب الآجال، ونجاح الانتخابات المحلية المقبلة...

الرئيس: أشكر السيد محمود قمامة، وأحيل الكلمة إلى السيد أحسن عربي.

السيد أحسن عربي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الإخوة الضيوف،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهنيء بادئ ذي بدء، السيد رئيس الحكومة على تجديد ثقة السيد رئيس الجمهورية فيه.

لقد وضعت مصالح رئيس الحكومة بين أيدينا برنامجا عاما حتى نطلع على الحلول والرؤى والتصورات التي وضعتها السلطات العليا في البلاد للمشاكل والأزمات المتفاقمة التي ما تزال نيرانها مشتعلة، والتي لم تنفع كل الصفات التي قدمتها الحكومات المتعاقبة لإخمادها وإطفاء لهيبها الذي أحرق المواطنين الجزائري وجرده من عزته وكرامته، وجعله يستجدي عطف مسؤوليه للتكفل بهومومهم وانشغالاتهم. ونحن إذ فسح لنا اليوم المجال للتعبير عن انشغالات الشعب الذي نمثله، فإننا سنحاول

السيد الرئيس،

لابد من الاعتناء بالثروات المنجمية خاصة في منطقة الأهفار، كمنجم الذهب في ترف.

السيد الرئيس،

لابد من الاعتناء بالثروات الفلاحية وتربية الإبل وأعني بها سفينة الصحراء لأنها في طريق الزوال.

السيد الرئيس،

بالنسبة إلى قطاع الصحة، لاهياة دون صحة وتعاني مستشفياتنا نقصا كبيرا في الأطباء الأخصائيين والأدوية وأماكن الاستقبال خاصة في ولايات أقصى الجنوب، مع انعدام الإمكانيات الضرورية مثل السيارات الخاصة بالمناطق الصحراوية.

السيد الرئيس،

تعاني جاليتنا في الخارج مشاكل عدة ومضايقات من الدول المضيفة، وعند رجوعها إلى أرض الوطن تعاني مشكل استخراج وثائق الحالة المدنية حيث يشترط لذلك التنقل إلى مقر وزارة الخارجية بالجزائر العاصمة ويكلف ذلك المعنيين أعباء باهظة. ولهذا أقترح فتح فروع في الولايات الحدودية مثل تندوف وأدرار وتامنغست وإبليزي.

فيما يتعلق بقطاعي التعليم العالي والتكوين المهني يعاني أولياء الطلبة والطلبة الجامعيون عدة مشاكل منها صعوبة الحصول على تذكرة السفر بالطائرة للتنقل إلى الجامعات المركزية الموجودة بالشمال، وهي الوسيلة الوحيدة للنقل. لذا لابد من التفكير في تخفيض التسعيرة، والإسراع في إنشاء معاهد في أقصى الجنوب وكذا إتمام المشاريع المبرمجة.

السيد الرئيس،

يعاني الشعب الجزائري، خاصة فئة الشباب، أزمة خانقة هي أزمة البطالة التي تفوق نسبتها أكثر من 50٪. لذا

إن مثل هذه النصوص لم تعد تقنع أحدا، للأسف الشديد لأنها دخلت عالم الشعارات والمبادئ التي لا يطبقها أحد.

إن ماتضمنه البرنامج في المحور الثاني في فصل إصلاح مهام الدولة وهيكلها فيما يخص الموضوع المتعلق باسترجاع الثقة بين الإدارة والمواطن، يتطلب ربط علاقة جديدة بين الدولة والمواطن تكون قائمة على ضمان كل حقوق المواطنة، أقول: إن استرجاع الثقة يتطلب دعم سلطة القضاء إلى درجة لا يرقى إليها أصحاب النفوذ المتعودين على سن القوانين بأنفسهم ثم دوسها. وعندما يستطيع المواطن البسيط مقاضاة المسؤولين الذين يتفنون في سلب حقوقه، لدى جهات قادرة على إنصافه، عندئذ نقول إننا قد حققنا الهدف المنشود. وعندما تفك قيود سجناء الرأي، نستطيع القول إننا قد حققنا الهدف المنشود. وعندما يعاد إدماج العمال المفصولين تعسفا رغم صدور أحكام العدالة لصالحهم وتبرئتهم من التهم المنسوبة إليهم نقول إننا قد حققنا الهدف المنشود. وعندما يتم إلغاء المرسوم رقم 93-54 الذي يوطد التمييز بين مواطني الدولة الواحدة ويكرس الظلم و"الحقرة" على الذين استقاموا وقالوا ربنا الله، حينئذ نقول إننا قد حققنا استرجاع الثقة بين العدالة والمواطن.

وأغتنم هذه الفرصة، السيد رئيس الحكومة، لأسألكم: ما الذي أخرجكم عن الوفاء بوعدكم الذي قطعتموه سابقا، في هذا المكان بالذات، والمتمثل في إلغاء المرسوم الجائر المذكور أعلاه؟ أم أنكم قد نسيتموه؟ نرجو الإجابة بصدق عن هذا السؤال.

أما بالنسبة إلى الفصل الذي يتعلق بإصلاح الدولة وهيكلها، فإنني...

الرئيس: أشكر السيد أحسن عربي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد قيجي.

السيد محمد قيجي: السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،

أن نستدرك بعض النقاط التي فاتت الحكومة أثناء صياغة فقرات هذا البرنامج، وهذا ليس بقصد التنقيب عن الأخطاء والزلات، بل بغرض تصحيح الهفوات وتقويم الانحرافات التي من واجب كل نائب أن ينبه لها ويحث على إصلاحها وتغييرها. ففي الباب الأول في الفصل المتعلق بإصلاح العدالة، لايفوتنا ملاحظة أن القطاع الذي صار زاخرا بكم هائل من التشريعات لم يتمكن إلى حد الآن من تجاوز النكسة التي لحقت به. لذلك فإنني عندما أتأمل المحاور التي علقت عليها الحكومة آمال إصلاح هذا القطاع المريض أكتشف أنها أقرب إلى الشعارات منها إلى الآليات الميدانية إلى حد يجعلني أتساءل: هل كان أصحاب صياغة هذه المحاور على دراية بالواقع أم لا؟

ألم يكن من الجدير أن تذكر لنا الحكومة ماذا اتخذت من إجراءات لحماية القضاة وضمان حيادهم؟ وماذا أعدت من برامج وإصلاحات لفصل سلطة القضاء عن باقي السلطات؟ وماذا أعدت للحماية من ظاهرتي الرشوة والفساد خاصة في مستوى الجمارك التي تفسى فيها الفساد؟ حيث هناك خراب ودمارتقوم به مجموعة من الأشخاص بتهرب الحاويات التي يصل عددها من 30 إلى 40 حاوية يوميا، تدخل وتخرج من ميناء العاصمة وحدها في أوقات الفراغ والعطل الأسبوعية، وهذا باعتراف بعض المسؤولين في المديرية العامة للجمارك.

السيد رئيس الحكومة،

أين الرقابة؟ وهل هو نتيجة ضغوط وتلاعبات من وصفهم بعض المسؤولين في الجمارك بجماعة المصالح و"المافيا" المالية نظرا إلى تهربهم من جمركة البضائع والحاويات التي يدخلونها بالتواطؤ مع عملاء لهم في الموانئ؟ مما كلف الدولة خسارة قدرها 7 ملايين دولار وهذا مبلغ ضخم تسبب في ضياعه بعض الموظفين في الجمارك باشتراكهم في الغش والفساد، وهنا أسأل: أين جهاز "السكانير" الذي وعد به السيد رئيس الجمهورية لمحاربة هذا الدمار الذي انعكس سلبا على اقتصاد البلاد؟

أما فيما يتعلق بإصلاح هياكل الدولة، فقد سمعنا منذ مدة، أنه ستتم مراجعة قانوني البلدية والولاية وقد أشار البرنامج إلى هذه النقطة. وعليه، أطلب من الحكومة الإسراع في عرض هذين القانونين لمراجعتهم، حتى تستطيع الجماعات المحلية تأدية مهامها كما ينبغي.

السيد الرئيس،

إن قانون التقسيم الإداري لسنة 1984 كان مجحفا في حق بعض المناطق، أذكر منها على سبيل المثال ولاية تيسمسيلت التي جمعت جميع جيوب الفقر فيها وسميت ولاية. حقيقة أن نظرة الدولة كانت سليمة لتنمية هذه المنطقة، إلا أنها لم توفر لها الوسائل الضرورية سواء أكانت مادية أم بشرية من أجل تطويرها مثل باقي الولايات. لذا أقترح جعل هذا الموضوع من أولويات الحكومة.

أما بالنسبة إلى المنظومة التربوية والبحث العلمي فيجب السعي إلى سن قانون خاص بالبحث العلمي وإنشاء هيئة أو مجلس علمي مهمته الأساسية استقبال البحوث والفصل فيها وتوجيه البحث العلمي وتسخيره لفائدة تنمية المجتمع وازدهار اقتصاده، والعمل على تحفيز الباحثين من أجل استقطابهم، وكذا العمل على عودة الأدمغة المهاجرة والحد من هذه الظاهرة. زيادة على ذلك يجب تخصيص نسبة 01٪ من الناتج الداخلي الخام. ونظرا إلى مكانة البحث العلمي ومردوديته، أقترح اقتطاع ولو نسبة ضئيلة من مداخل المؤسسات العمومية والخاصة وأجور العمال مساهمة في هذا المجال.

أما بخصوص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، السيد الرئيس، الذي هو برنامج فخامة رئيس الجمهورية، فهو فعلا برنامج طموح لكن أود أن أشير إلى أن هذا البرنامج لايعني ترميم الأرصفة كل سنة. وعليه أقترح وضع آليات لمراقبة تنفيذ هذا البرنامج، الذي يسعى البعض لإنفاق أمواله فقط. وفي حقيقة الأمر، إننا نريد منه رفع الغبن عن المواطن وإعطاء النمو الاقتصادي دفعا جديدا.

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لايسعني ونحن بصدد مناقشة برنامج الحكومة إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل مواطني ولاية تيسمسيلت الذين وضعوا ثقتهم في شخصي، وأتمنى أن أكون في المستوى المطلوب عند تمثيلهم، إن شاء الله.

السيد الرئيس،

استوقفتني خلال تصفحي لبرنامج الحكومة بعض الفصول وأريد أن أطرح بعض الأسئلة بشأنها، مع التماسي تقديم بعض الاقتراحات إن أمكن ذلك.

فيما يخص إصلاح العدالة، لقد أغفل البرنامج إنشاء مراكز إعادة التربية الخاصة بالأحداث. وعليه أقترح زيادة عدد مراكز الجانحين الأحداث في مستوى كل مجلس قضائي، مع تنشيط مؤسسات الحماية الاجتماعية الخاصة بالجانحين وتفعيل دورها. وبخصوص حماية القاضي، السيد الرئيس، إن القاضي الذي لا يصلح في ولاية ما لا يصلح حتما في أية ولاية أخرى. وعليه أقترح وضع آليات جديدة لاستقرار القاضي ومدته بكل الوسائل المادية وتشجيعه معنويا ليؤدي رسالته على أحسن وجه حتى يكون بمنأى عن كل الإغراءات، وخدمة للاستقلالية.

أما عن تكوين القضاة فأقترح العمل على التكوين المستمر والدوري للقاضي مع مراعاة احترام التخصصات وكذا تكوين قضاة متخصصين حسب رغباتهم في إطار برنامج شامل تعده الوزارة المعنية، وذلك بغية الوصول إلى نجاعة في الفصل في المنازعات القائمة بين المواطنين أو بين المواطن والدولة.

كما أقترح تعديل بعض القوانين لتتماشى والمرحلة الحالية، مع مراعاة اتفاقيات الدولة الجزائرية والتزاماتها.

الحالية، وما يؤسف له هو تنامي ظاهرة انتشار البيوت القصديرية بالمدن الكبرى بشكل مريب، أما آن الأوان لوضع سياسة واضحة لمكافحة هذه الظاهرة التي شوهت كل جميل؟!!

أما بخصوص مشكل المياه، فأقترح العمل على مواصلة بناء السدود الصغيرة والمتوسطة، وكذا الحواجز المائية والإسراع في إعداد الدراسات الهيدرولوجية لأن معظمها أصبح لا يتلاءم مع المرحلة الراهنة أو غير صالح تماما.

تلكم هي مداخلتني باختصار، السيد الرئيس، أتمنى أن تجد أذانا صاغية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وشكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد محمد قيجي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد سي علي.

السيد محمد سي علي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

أيها الزميلات، أيها الزملاء،

سيقتصر تدخلني على إثراء بعض المحاور، ثم إبداء بعض الملاحظات العامة المتعلقة بالبرنامج إذا كان الوقت كافيا.

أولا/ قطاع الفلاحة:

إن أهم ما يجب تأكيده هو الإسراع في تطهير الأراضي الزراعية التي هي ملك للدولة من الطفيليين، ذلك أن نسبة معتبرة من هذه الأراضي أصبحت مهملة أو مستغلة استغلالا ناقصا. كما ينبغي محاربة تحويل الأراضي الفلاحية لأغراض أخرى، مع الإسراع في تسوية الوضعية القانونية لهذا العقار بواسطة منح عقود استغلال طويلة أو متوسطة الأمد، حتى يشعر المستفيدون بالاستقرار ويستثمرون باطمئنان.

أما فيما يخص قطاع الفلاحة، فيعتبر القاطرة التي يمكن أن تحدث مناصب شغل وثروة في بلادنا. وزيادة على ما ورد في برنامجكم، أقترح في إطار المخطط الوطني للتنمية والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية منح تحفيزات من أجل استصلاح الأراضي البور، والعمل كما هو معمول به في الدول المتقدمة على استعمال الدورة الزراعية الثلاثية، فنكون قد حققنا عدة أهداف، منها الزيادة في الإنتاج والدخل وإنشاء مناصب الشغل... إلخ، والتخلص من الدورة التقليدية التي تخلت عنها الدول المتقدمة منذ القرن السابع عشر.

أما بشأن ترقية الشغل، فقد أصبح منح القروض الصغرى هاجسا يطارد الشباب، لأن بيروقراطية البنوك أصبحت أمرا مألوفا، حيث أصبحت ترفض أحيانا حتى الرد على طلبات الشباب. أضف إلى ذلك ما يتبع العملية من رشوة وما جاورها. لذا يجب التفكير، السيد الرئيس، في وضع آليات جديدة تكون أكثر سهولة وشفافية في دراسة الملفات المقدمة للبنوك.

أما بالنسبة إلى التضامن الوطني، فإن الظروف الاجتماعية الصعبة التي تعيشها بعض الولايات مثل ولاية تيسمسيلت التي صنفت ضمن الولايات الأربع الأكثر فقرا وحرمانا، فهي تعيش واقعا مزرريا وخير دليل على ذلك هجرة سكانها في السنوات العشر الأخيرة حيث هجرها ما يقارب 90 ألف مواطن جراء الفقر والبؤس وهمجية الإرهاب الأعمى الذي أتى على الأخضر واليابس. وهنا أتساءل: أين هو دور وزارة التضامن التي تمد الإعانات لولاية دون سواها؟ ولسنا ندري بأي منطق تسير هذا الوزارة وإلى أي سلطان تحتكم.

أما فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق، فالتمس الإسراع في تطبيق قانون المجاهد والشهيد.

أما بالنسبة إلى ترقية السكن، فصحيح أن البرامج المقدمة طموحة، إلا أنها تبقى غير كافية مقارنة بالأزمة

ثالثا/ قطاع العدالة:

يكفي أن نلح على التجسيد الفعلي لما جاء في هذا البرنامج من توفير الإمكانيات المادية والمعنوية وكذا وضع الآليات القانونية، بغية الاقتراب من تحقيق استقلالية حقيقية للقضاء والتي تتطلب، في الحقيقة إرادة سياسية وقضاة مؤهلين لأداء مهمة العدل بين الناس بنزاهة وحياد وبمنأى عن كل الضغوط سواء أ كانت مادية أم معنوية، وليس نصوصا قانونية.

السيد الرئيس، فيما يتعلق بالملاحظات العامة. ألاحظ أولا أن البرنامج فيما عدا تسطيره بعض المحاور مثل السكن، حيث تضمن تقديرات لوتيرة الإنجاز السنوي ولو كانت جزئية، وتحديد مراحل تطبيق الإصلاحات في المنظومة التربوية، فإنه تجنب التقييد بأية رزمة للتنفيذ في أغلب المراحل، وكان من الأجدر أن يتضمن تقديرات مردوديته خاصة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي مثل:

- 1 - النسبة السنوية للنمو الاقتصادي.
- 2 - المردودية السنوية في ميدان التشغيل وامتصاص البطالة.
- 3 - نسبة التحكم في التضخم.

ثانيا، لم يحدد البرنامج وسائل تنفيذه، خاصة في جانبه الاقتصادي والاجتماعي. وعليه أسأل: ما هي حسب تقديركم، السيد رئيس الحكومة، الكلفة السنوية لتنفيذ هذا البرنامج؟ وما هي نسبة التمويل الداخلي ونسبة التمويل الخارجي؟

ثالثا، سيشرع في تنفيذ هذا البرنامج في بيئة مليئة بالسلبيات المتعددة والمعروفة وفي مقدمتها ظاهرة البيروقراطية الخانقة التي كانت عائقا أمام معظم المبادرات.

وعلى سبيل المثال فمحاولات تنشيط عملية الاستثمار سواء الوطني أم الأجنبي قد مني معظمها بالخيبة بسبب تعقد الإجراءات أو العرقلة أو غيرهما.

إن المخطط الوطني للتنمية الزراعية كفيل بإعطاء القطاع قفزة نوعية غير أنه مازالت تعترض تنفيذه عدة عراقيل في مقدمتها البيروقراطية خاصة في مستوى البنوك. وينبغي لتفعيل هذا المخطط القيام بما يأتي:

- 1 - تبسيط الإجراءات وإدخال مرونة أكبر في تعامل الفلاحين مع الجهات المتدخلة لاسيما البنوك.
- 2 - توسيع مجال دعم الفلاحين خاصة في ميدان إنتاج البذور محليا.

ولتشمين ما أقره برنامج الحكومة من دعم مكمل للمخطط الوطني، لاسيما الإجراءات العديدة المتعلقة بعالم الريف، وما سمي ببرنامج الترتيبات المواكبة للأنشطة الاقتصادية، مثل الماء والطاقة والسكن والصحة... إلخ، ينبغي إعداد برنامج استعجالي لبناء السدود الصغيرة أو ما يسمى بالحواجز المائية تخصص لأغراض فلاحية وذلك للحد من آثار الجفاف، خاصة وأن هذا النوع من السدود أثبت نجاعته فكلفته متواضعة وإنجازها سريع.

ثانيا/ مجال تشغيل الشباب:

لقد أثبتت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دورها الفعّال والحيوي. لذا، وجب التنويه بهذا الدور والعمل على تفعيل نشاطها من خلال ما يأتي:

- 1 - سن قانون خاص بها ينظم عملها عوض المرسوم الحالي.
- 2 - رفع سقف الاستفادة المحدد حاليا بمبلغ (04) ملايين دج، -الذي أصبح لايتماشى مع الواقع، إذ لا يكفي حتى لاقتناء بعض الشاحنات- إلى 10 ملايين أو 15 مليون دج.

3 - إنشاء بنك خاص يتولى تمويل المشاريع التي توافق عليها الوكالة ويعمل على توسيع نشاط المؤسسات الناجحة، ويساهم فيه الشباب بواسطة ادّخار أرباحهم.

4 - إدخال مرونة في تعامل الشباب المستفيد مع الجهات المتدخلة، لاسيما المؤسسات المصرفية، مع تحديد آجال دراسة الملفات من قبل هذه المؤسسات.

هذا هو الوضع سواء أعاينته هيئة وطنية أم هيئة دولية. وأرى أن السيد رئيس الحكومة، إلى غاية اليوم قد أجرى معاينة من خلال برنامج حكومته وأراها معاينة صحيحة، فالمشاكل التي ذكرها هي مشاكل موضوعية وحقيقية في كل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وأظن أن الحل الحقيقي لكل المشاكل ولكل الصعاب التي يعانها الشعب الجزائري غير موجود للأسف في هذا البرنامج.

وقد وردت في السطر الأول من برنامج الحكومة عبارة "بعد خروج الجزائر من الأزمة المتعددة الأشكال". اسمحوا لي أن أذكركم أنه منذ 1 إلى 20 جويلية قتل 125 جزائريا ليضافوا إلى مئات الآلاف من الجزائريين.

وعليه، أسأل فيما يخص الوضع الأمني: هل استرجعت الجزائر السلم حقيقة؟ هل حققت السياسات المتبعة منذ سنة 1992 إلى حد الآن السلم الحقيقي بدءا بسياسة الكل أمني مروراً بقانون الرحمة ووصولاً إلى قانون الوئام المدني؟ فما تزال الجزائر تتخبط إلي يومنا هذا ولا نستطيع تحقيق إنعاش اقتصادي واجتماعي ولا يمكن أن نحل المشاكل الاجتماعية ما لم يكن هناك سلم. إن ضرورة استرجاع السلم من الأولويات، ويبقى اقتراح حزب العمال بعقد مؤتمر وطني الاقتراح الوحيد لأننا جربنا كل هذه السياسات ولم تأت بنتيجة. وعندما نتصفح البرنامج نرى أن الحكومة فتحت ورشات كبرى مثل ورشة إصلاح العدالة، وقد جاء في بداية البرنامج أنه من الضروري إدماج الجزائر في المنهج العالمي، أي في الشمولية والعولمة.

وأقول فيما يخص إصلاح قطاع العدالة، إن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يبرز من خلال إصلاح العدالة هو تكيفها مع نظام اقتصاد السوق، وهذا معناه أنه حتى ولو لم تكن العدالة الجزائرية مستقلة حالياً فإن ذلك سيأخذنا بعيداً لأننا سنطبق الأنظمة الموجودة في المستوى العالمي ونفقد السيادة الوطنية، وهو ما أعتبره خطيراً لأننا عندما

وإذا كان من انشغالات برنامج إصلاح الدولة التصدي لمثل هذه السلبيات، فإن الوقت الطويل الذي يتطلبه إنجاز هذا الإصلاح يجعل من الموضوعية إبداء التخوف من اصطدام تنفيذ هذا البرنامج بهذه السلبيات فيصبح ضحية لها. وشكراً.

الرئيس: أشكر السيد محمد سي علي، وأحيل الكلمة إلى السيد جلول جودي، فليتفضل مشكوراً.

السيد جلول جودي: شكراً سيدي الرئيس.

سيدي رئيس الحكومة،
أيتها السيدات، أيها السادة،
السلام عليكم.

كان من المفروض قبل إعداد برنامج الحكومة أن نقيم الوضع ونحصر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المطروحة في البلاد لكي نلبي مطالب وطموحات الشعب الجزائري. وفي هذا السياق، جاء في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأخير أن الجزائر في حالة خطيرة جداً نظراً إلى التوجه الاقتصادي المتبع وارتفاع مستوى الفقر، إذ أن نسبة 71٪ من الشباب الجزائري الذين لا يتجاوز سنهم 30 سنة يعانون البطالة، ونظراً إلى هشاشة سياسة التشغيل المنتهجة (عقود ما قبل التشغيل) وتدهور القدرة الشرائية، وهذه معاينة أجراها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كهيئة جزائرية، وهناك تقرير آخر أجرته (C.N.U.D) يصنف الجزائر في المرتبة 106 ضمن 173 دولة سائرة في الطريق غير الصحيح وذلك نظراً إلى المشاكل والصعوبات التي تعانيها حالياً، منها 15٪ من الجزائريين يعيشون بأقل من دولارين يومياً و 6٪ يعانون سوء التغذية. كانت نسبة نفقات قطاع التربية في سنة 1987 تمثل 9,8٪ من الناتج الداخلي الخام، أما في سنة 1997 فأصبحت تمثل 5,1٪، أي تقهقرت.

هذا وقد ارتفعت نسبة نفقات السلك الأمني من 1,5٪ سنة 1998 إلى 3,5٪ من الناتج الداخلي الخام سنة 2000.

الرئيس: أشكر السيد جلول جودي، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد العزيز سجراري، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد العزيز سجراري: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يفوتني أن أشكر مواطني ولاية وهران الذين وضعوا ثقتهم في شخصي لتمثيلهم وحمل انشغالاتهم. وأدعو الله أن أكون عند حسن ظنهم. أما بعد،

إن برنامج الحكومة المعروض على مجلسنا الموقر بأولوياته الست وورشات الإصلاح الثلاث والبرامج والمخططات المختلفة وأطر القوانين المزمع إنشاؤها ومختلف الصناديق الخاصة المراد إيجادها، ليعتبر بحق برنامجا طموحا، لكنه يجب أن يستند على أسس علمية وموضوعية كفيلة بإنجاحه وإنجاح أية خطة أو برنامج وأذكر منها:

- 1 - تحديد المدة الزمنية التي يتطلبها تجسيد هذا البرنامج.
- 2 - ضمان توفر الموارد المادية والبشرية كأدوات أساسية لتحقيقه.
- 3 - تحديد الموازين الكمية والقيمية لتقييم تنفيذ البرنامج في نهاية مدته ومعرفة الإنجازات والإخفاقات.

لقد جاء هذا البرنامج دون هذه الأسس التي كانت تتمكن الحكومة نفسها أو المجلس الموقر من الوقوف على نسبة الإنجاز لتدارك السلبيات والعوائق مستقبلا في أي برنامج لاحق.

نحاول أن نكيف قطاع سيادة كقطاع العدالة مع نظام اقتصاد السوق سنفقد سيادتنا.

فيما يخص الورشة الثانية وهي ورشة إصلاح هيكل الدولة، هنا أيضا الخطر موجود لأن التوجه العام حاليا نحو الحكم المحلي والجهوي سيعمق الأزمة الجزائرية.

فنحن اليوم أمام مشكل كبير وهو مشكل منطقة القبائل الذي كان من المفروض حله عن طريق قرارات سياسية وإجراءات حقيقية وتبليغية مطالب فئة واسعة من الشعب الجزائري، خاصة الشبيبة الموجودة في منطقة القبائل ونفك الحصار بإطلاق سراح كل مساجين المنطقة وعدم متابعة رؤساء البلديات قضائيا.

حقيقة، إن الحوار اليوم موجود لكنه إذا لم يتبع بإجراءات حقيقية لا يمكن أن يكون فعالا.

وحتى المنظومة التربوية يجب أن تتماشى مع عولمة الاقتصاد، وهذا يعني أننا سائرون ليس نحو التعميق فحسب، بل نحو الخطورة فيما يخص هذا القطاع.

فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية وأذكر منها القطاع المصرفي، إن خصوصية هذا القطاع تجعل الجزائر محورا لتبييض الأموال والمضاربة، والأمثلة موجودة في العالم وكلكم يعرف ما جرى في أندونيسيا إثر فتح هذا القطاع للخصوصية.

إذن، إذا أردنا أن نحافظ على وحدة الأمة الجزائرية وتماسكها وعلى القطاعات وكل مكتسبات الأمة والاستقلال، من المفروض أن يواجه السيدات والسادة النواب هذا البرنامج الذي لا يستجيب لكل مطالب وطموحات الشعب الجزائري.

وأخيرا، فيما يخص السياسة الخارجية، إن القضية المغربية الأخيرة بشأن جزيرة ليلى، نحن....

أما بخصوص إصلاح المنظومة التربوية فقد أسالت هذه الأخيرة وما زالت تسيل حبرا كثيرا في مختلف الصحف وأثارت جدلا كبيرا بين مختلف القوى الوطنية. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على ريب وعدم اطمئنان الأسرة التربوية والأولياء والقوى الوطنية على ثوابت مجتمعنا من نتائج أشغال اللجنة المعنية. لذا فإننا نطالب ونؤكد بالتأكيد الجلي أن:

- 1- اللغة العربية هي لغة التعليم الوحيدة لجميع مواد البرنامج وفي كل الأطوار.
- 2- المحافظة على مكانة واستقلالية مادة التربية الإسلامية وعدم تمييعها فيما يسمى بالتربية المدنية والأخلاقية.
- 3- تمكين الأولياء من اختيار اللغة الأجنبية الأنسب لأولادهم بالتعاون مع الإطارات التربوية المختصة، مع أن هذه الإطارات هي الوحيدة التي تفصل في هذا الأمر.

ومن جانب آخر، سيدي الرئيس، نتساءل عن موضوع فتح المؤسسات الخاصة للتعليم، فهل البرامج البيداغوجية المخصصة للتدريس فيها هي نفس البرامج المخصصة للتدريس في المؤسسات العمومية؟

فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية التي يعتمد عليها على برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مدعما بالصناديق الخاصة المختلفة، فإنه مع صرف ما يقارب نصف الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج لم تظهر نتائجه المباشرة على الحياة اليومية للمواطن، إلا إذا كان البعض يظن أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يعني إصلاح الأرصفة وطلاء حواف الطرق الرئيسية في البلديات وتسييج بعض المحيطات. وفي هذا الصدد، نطالب بإضفاء الشفافية وبرقابة أكبر على صرف الميزانيات التي تستفيدها الجماعات المحلية في إطار هذا البرنامج والتي تصرف في أغلب الأحيان في غير أهدافها الأساسية خاصة فيما يمس المعيشة اليومية للمواطن وفي التنمية المحلية للمشاريع ذات الأولوية اقتصاديا واجتماعيا...

سيدي الرئيس،

إن هاجس الأمن الذي يعدّ هاجس كل مواطن قبل هاجس البطالة وهاجس الفقر وهاجس الإقصاء مازال لم يعالج معالجة صحيحة. ومع تسميننا الجهود الكبيرة المبذولة في هذ الجانب، إلا أنه يجب ألا نغمر بأنفسنا وبالآخرين ونقول إننا خرجنا نهائيا من هذه الآفة، مادامت آلة الإرهاب تتبعث من هنا وهناك وتضرب رقاب المواطنين الأبرياء كلما صرّح المسؤولون أننا في مرحلة بقايا الإرهاب. وبهذا الصدد نطالب بمضاعفة الجهود لمعالجة كل الجوانب المسببة لانبعائه.

ونرى في حركتنا أن أهم جهد هو ترقية قانون الوثام المدني إلى وثام فكري وثقافي بين كل الجزائريين.

سيدي الرئيس، لا يخفى علينا جميعا أن العدل أساس صعود وهبوط الحضارات والأمم، كما جاء في المقولة المشهورة: "العدل أساس الملك"، أي أنه أساس استمرار قوة الدولة وأساس توطد ثقة المواطنين بها. فإصلاح العدالة وما يتطلبه من هياكل وآليات وأطر وموارد لايساوي شيئا عند المواطن البسيط مادام لم يشعر أن حقوقه مضمونة، وأن حرياته الفردية والجماعية مضمونة وأن مظلمته محفوظة مهما علا كعب خصمه. فإن لم نصل بإصلاح العدالة إلى هذا السقف وهذا الهدف، فإن كل الجهود المبذولة ستذهب سدى.

لذا نرى أنه يجب التركيز على ما يأتي:

1 - القاضي: وهو العنصر الأساسي في هذه العملية حيث تجب ترقية وتحسين الجوانب الخاصة به والضرورية لوظيفته منها التكوين والتشبع بأخلاق العدل والإنصاف وكذا تحسين ظروف عمله.

2 - تجسيد وتحقيق الاستقلالية الفعلية لهذا الجهاز لأن المواطن البسيط مازال يشك في حقيقتها.

3 - تكييف منظومة القوانين مع تراثنا الفقهي الثري وقيم مجتمعنا ودينه وخصوصيته.

السيد الرئيس، أما فيما يتعلق بقطاع التربية فرغم ما نعت به هذا القطاع إلا أنني أفتخر وأعتز بالمدرسة الجزائرية التي أنتسب إليها وأثمن ما حققته عبر الأجيال، كما أدعو إلى إصلاحها وتماشيها مع العصر. وإن ماجاء في برنامج حكومتكم يدعم طموحات وآمال القائمين على هذا القطاع سيما التعهد بإشراكهم في الإصلاحات المنتظرة لأن أهل مكة أدرى بشعابها، ونحن لسنا من الذين يهدفون إلى تسييس المدرسة، بل نسعى إلى جعل المدرسة الجزائرية مدرسة ذات سياسة تربوية محددة المعالم والأهداف.

سيدي الرئيس، إن المستمع إلى المبالغ التي تصب في ميزانية وزارة التربية يبهر بها حتى لا يكاد يسأل عن المزيد، غير أن تجميد المناصب مع زيادة عدد السكان شكل صعوبة للقطاع الذي صار يطلب منه كل شيء النجاح والنوعية والمردودية ومحاربة الآفات... إلخ وباعتباري من رجال هذا القطاع، عشت وتربيت فيه، أرفع صوتي لأقول: إن تصحيح انحراف شاب واحد يغطي ما يصرف لتعليم ثلاثة أضعافه، والوقاية خير من العلاج.

سيدي الرئيس، أما فيما يخص الفلاحة، فقد أحس المواطن البسيط بحضور الدولة في هذا الميدان وتبنيها انشغالاته، وقد تجسد ذلك بالأرقام والملموس لأن هذا القطاع يعتبر معيارا لكل تنمية ومؤشرا لكل تطور ونهوض وكل ضعف فيه يؤدي إلى بتر ساق التنمية ويجعل ما سواه عرضة للتآكل. وتجعلني لخصوصية الجهة التي أنتمي إليها، أطلب ما يأتي:

* تطوير الفخارة التي تعتبر العمود الفقري للفلاحة التقليدية بمناطق "تاوات" و"قوارارة" و "تيديكلت" بوضع آلية لإعطاء مردودية في الكم المائي لتنمية القطاع الفلاحي وتوسيعه.

* توسيع تربية الإبل وتشجيعها والاعتناء بها لأنها تتحمل ظروف الطبيعة، وهي ذات قيمة غذائية.

الرئيس: أشكر السيد عبد العزيز سجراري، وأحيل الكلمة إلى السيد بونعامه الهامل، فليتفضل مشكورا.

السيد بونعامه الهامل: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء الطاقم الإعلامي،

زميلاتي، زميلاتي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إننا إذ نهنئكم السيد رئيس الحكومة ونهنئكم حكومتكم الموقرة، نرى أن خطابكم السياسي والتعهدات التي قدمتموها والتجارب التي عاشها الشعب الجزائري هي التي حملتكم إلى هذا الموقع، ووراءكم أعين كثيرة تترقب هذا البرنامج الذي يرون فيه بداية التغيير، مع يقيننا أن البرامج ليست علوما دقيقة بل هي تقديرية تخضع للظروف المادية والسياسية لا سيما الاستقرار، وأتمنى أن تكون هذه الظروف مواتية لحكومتكم، إن شاء الله.

سيدي الرئيس، ونحن نبارك مسعاكم لتحقيق ما ترمون إليه والانطلاق في مسيرة الألف ميل التي بدأت بخطوتكم تحت هذه القبة، ومن هذا المنبر الديمقراطي نجد أنفسنا ملزمين بنقل انشغالات جزء من أفراد الوطن أعطينا ثقتهم التي نتقاسمها جميعا.

سيدي الرئيس،

يتمحور المطلب الرئيسي حول الوضع الأمني لأن الاستقرار يعتبر الركيزة الأساسية لإنعاش أو تنمية أي بلد، وتقع مسؤولية تحقيق ذلك على عاتق الجميع. وقد أبرز المشروع في عدة مقاطع من محاوره النية الصادقة لدعم ذلك، إذ اعتبره من أولويات منطلقاته إلى جانب استرجاع الثقة بين الحاكم والمحكوم، وذلك بالنهوض الفعلي بدور هياكل الدولة والعدالة التي تدخل ضمن الاهتمامات الرئيسية برنامج عمل حكومتكم.

موفقون، إن شاء الله، لخدمة البلاد والعباد، شكرا لكم والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد بونعامه الهامل، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر بوتمرة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر بوتمرة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،
السادة الوزراء المحترمين،
أخواتي، إخواني نواب المجلس،
السيدات والسادة أهل الصحافة.

يقول الله تعالى في محكم تنزيله: "لئن شكرتم لأزيدنكم"، ويقول تعالى أيضا: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم". وتقول الحكمة الشهيرة: "تفاءلوا خيرا تجدوه".

سيدي رئيس الحكومة، إن الخير بن الخير، ومالا شك فيه أنه سيكون خير خلف لخير سلف، لا يسعني أن أقول بعد هذه التدخلات التي استمعتم إليها وإيانا منذ بداية هذه المناقشة إلا أنني وباسم زملائي في الجبهة الوطنية الجزائرية الذين حملونا منتخبين ومناضلين مسؤولية مصارحتكم بكل المشاكل والاهتمامات التي أصبحت القوات اليومية لسواد الشعب الجزائري الذي صمد وما يزال واقفا مشمرا على سواعده بأبنائه وبناته، ولم يفقد الأمل أبدا في أن النصر سيكون حليفه طال الزمان أو قصر، لأن قضيته الحالية كما كانت بالأمس قضية عادلة.

قلت، لقد كلفت أنا وزملائي بمخاطبتكم خطاب الصدق والإخلاص والموضوعية والابتعاد الكلي عن المزايدات وتجنب بسط الورود المزيفة، التي يغالط بها البعض ويتفنن البعض الآخر في زرعها مغشوشة بالسموم وما أكثر أنواعها.

* إدراج ظاهرة الرياح القوية ضمن الصندوق الوطني للكوارث الطبيعية لما تسببه من خسائر في المحاصيل الزراعية.

سيدي الرئيس، بخصوص تسعيرة الكهرباء في المناطق التي توصف بجهنم الدنيا، نعم جهنم الدنيا، إذ تتجاوز فيها درجة الحرارة 50 درجة مئوية، نشكركم على الوفاء بالوعد الذي قطعتموه على أنفسكم خلال تقديمكم برنامج الحكومة السابق في مراجعة تسعيرة الكهرباء، نلاحظ أن المرسوم التنفيذي المتعلق بتخفيض تسعيرة الكهرباء لم يلب الأغراض المرجوة، واسمحوا لي أن أؤكد لكم أن التسعيرة قد انخفضت بمبلغ 480 دج فقط، مما يستدعي إعادة النظر في هذا المرسوم قصد تنشيط الفلاحة بتوفير الماء بأسعار معقولة تقلص كلفة الإنتاج وتخفف معاناة المواطن في الاستعمال الشخصي.

سيدي الرئيس، بخصوص صندوق تنمية الجنوب لقد عرف هو الآخر تباطؤا كبيرا في صرف اعتماداته، وكنتم سيدي الرئيس محركيه، لكن لا بد أن توضع له ضوابط محددة محليا حتى يصرف حسب الأهداف التي أنشئ من أجلها والمتمثلة في المشاريع الكبرى التي تعود بالفائدة على المواطن بشكل واسع، مثل توفير المياه الصالحة للشرب وصرفها وترميم الطرقات والإنارة، وهذا ما أراه، يحتل المقام الأول. ونفس الشيء يقال عن المبالغ المخصصة للإنعاش الاقتصادي.

سيدي الرئيس، بخصوص الجالية المولودة بالخارج سيما المحاذية لولايات أدرار وتندوف وتامنغست وإبليزي ألتمس منكم اتخاذ تدابير لتمكينهم من الحصول على وثائقهم بسهولة نظرا إلى ما يتعرضون إليه من معاناة.

وفي الأخير، نرى أن المشروع قد وضع الخطوط العريضة للإقلاع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، ونأمل أن يتكاتف الجميع من أجل بناء هذا الوطن خاصة ونحن نعيش مظاهر الاحتفال بالذكرى الأربعين لعيدي الاستقلال والشباب.

لحاجة في نفس يعقوب، ولإبقاء على رواسب التبعية للمستعمر الذي يحن البعض إلى رؤيته سيدا ليس في مجال اللغة فحسب، بل في مجالات أخرى تمس سيادتنا.

وأخيرا، سيدي رئيس الحكومة، إنني وزملائي في الجبهة الوطنية الجزائرية سنكون معكم وإلى جانبكم ووراءكم في كل المبادرات الخيرة التي ترضي الله ورسوله وتخدم المصلحة الوطنية وتصون أمانة الشهداء. "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم.

وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد عبد القادر بوتمرة، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر كزيز، فليتنفضل مشكورا.

السيد عبد القادر كزيز: بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
معالي الوزراء،
إخواننا وزملاءنا النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نص برنامج الحكومة على حقوق الإنسان وتقريب الإدارة من المواطن، وعلى آلية متابعة العلاقة بين المواطن والإدارة. ونحن نتساءل عن كيفية هذه الآلية، هل هي إدارية؟ وهذا معناه تحصيل الحاصل. هل تندمج فيها الإدارة والمواطن؟ لأننا لاحظنا، بصراحة، أن بعض الإهمال من الجانب الإداري يؤدي إلى فوضى عارمة ويقحم الأمن في مشاكل هو أصلا في غنى عنها.

وفي الحقيقة، إن هذه العلاقة هي من الأطر الأساسية التي تمكن الدولة من كسب ثقة المواطن، هذا الكسب الذي يؤثر إيجابيا في استتباب الأمن، فكثيرا ما نجد المواطن يرسل الإدارة ثم ينشر مشاكله عن طريق الصحافة، وهي

فتيقنوا، سيدي رئيس الحكومة المحترم، أننا في حزينا لن نبخل ببذل جهودنا لزرع بذور الأمل ونشر روح الأخوة والتآلف وتشجيع مبادرات التضامن. وسنقول، كما قيل للمحسن أحسنت وللمسيئ أسأت، وسندافع عن كل عملية ومبادرة نعتقد أنها تسير في الطريق الذي يبدو لنا سليما وكفيلا بإخراج الجزائر من أزمتها الخانقة التي لو عصفت بغيرها من الدول لأصبحت في خببر كان وسنعارض ونتصدى لكل عمل أو محاولة من شأنها المساس بسمعتنا ومبادئنا ومقوماتنا التي نحن متأكدون أنها لن تزول أبدا ما دامت الجزائر حرة ومستقلة، كما أننا سنحارب كل سياسة من شأنها تفجير الشعب الجزائري والمساس بمكتسباته الأساسية كحقه في التعليم ومجانيته وحقه في الصحة ومجانيته بالنسبة إلى ذوي الدخل المحدود والشرائح الهشة، وضمان حق كل جزائري وجزائرية في العيش بكرامة وعزة. لكن لن يتأتى هذا إلا بتظافر جهود الجميع حكومة ونوابا وأحزابا وجمعيات.

لن أتطاول أكثر ولن أستغل هذه الفرصة للغو والمغالاة لكنني أقول وأؤكد لكم أننا سنكون في المواضيع اللازمة التي تقتضيها الظروف ويفرضها الموقف الشجاع الذي لا يخاف في الله لومة لائم.

إننا نساند برنامج فخامة رئيس الجمهورية للإنعاش الاقتصادي ونطالب بأن يتوسع ليشمل الإنعاش الاجتماعي والأخلاقي، وسنكون في صف المطالبين بتوفير المزيد من مناصب الشغل خاصة للشباب لتجنيبهم الوقوع في فخ الآفات التي قد تتطور إلى درجة لا يمكن معها لأحد التحكم فيها. وسنبارك كل المبادرات والمسعاعي والجهود الرامية إلى إصلاح قطاع العدالة لتلعب دورها المؤسساتي كغيرها من المؤسسات وليكون رجل القضاء في منأى عن كل التهديدات والإغراءات، وسندافع بكل ما أوتينا من قوة عن إصلاح المنظومة التربوية، ولكن كما يرضاه شعبنا العربي المسلم الأمازيغي المتفتح على الحضارات واللغات الفاعلة حقا وليست تلك اللغة التي يريد البعض فرضها على الشعب

السيد لحبيب حيسون: بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم
سيدي رئيس الحكومة المحترم،
سيداتي وسادتي الوزراء،
أخواتي، إخواني النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشير في البداية، إلى أنني قبل قراءة برنامج الحكومة كان تفكيري مشتتا بين الكثير من القضايا والشائعات وما راج ويروج له في كثير من المنابر الوطنية من يمينها إلى يسارها بشأن اتجاهات ونوايا الحكومة وأولوياتها في كثير من مجالات التنمية الاقتصادية والبشرية والتربية والتعليم والثقافة والاتصال، وفي أبعادها الإنسانية الأخرى، إلا أن المتمعن في البرنامج والمتمحص له يدرك تماما تكامله وحسن ترتيبه تلك الأولويات المتصلة مباشرة بحياة المواطن، ومع كل توغل في قراءة هذا البرنامج تزول مخاوف كثيرة وينقشع الضباب تاركا مجالا للوضوح والصفاء.

ورغم تكامل ووضوح وقوة هذا البرنامج، فإنه بالإمكان التعرض لبعض النقاط من قبيل النقد والتهديب.

بالنسبة إلى إصلاح العدالة، فإضافة إلى العمل على تكوين القضاة وزيادة معارفهم والعمل على إيجاد عدالة بسيطة في إجراءاتها سريعة في إصداراتها واجبة التنفيذ في أحكامها، يشير البرنامج إلى العمل على تكييف القانون الأساسي للقضاء وترسانة القوانين الأخرى مع توصيات لجنة إصلاح العدالة. وعليه، فإننا نطالب بنشر هذا التقرير وعرضه للمناقشة العامة.

أما في مجال إصلاح هيكل الدولة، فهناك إشارات إلى التنظيم الاقليمي وإيجاد هيكل تنسيقي جهوي مستقل ونحن نتساءل عن حجم هذا الاستقلال وماهيته وكيفية وسبل الوصول إليه.

مشكورة على ذلك، ولا يجد ردا مقنعا لمشكلته وبعدها يعمد إلى غلق الطرقات أو غيرها من الأعمال.

وبما أنني أمثل حركة الوفاق الوطني من ولاية خنشلة ففي دائرة أولاد رشاش مثلا يوجد هيكل العدالة منذ أربع سنوات بينما يعاني المواطن مسافة التنقل 75 كلم مرورا بخنشلة ثم يواصل السير مسافة 50 كلم ليتحصل على شهادة السوابق العدلية.

بالنسبة إلى الصحة بهذه الدائرة التي يبلغ عدد سكانها حوالي 60 ألف نسمة ويبعد عنها القطاع الصحي بمسافة 75 كلم، فقد سبق أن طرحنا القضية على السيد وزير الصحة في ولاية خنشلة، إذ نجد أن نسبة 95٪ من الحالات الاستشفائية محمولة على عاتق القطاع الصحي لخنشلة في حين أن القطاع الصحي الشاه هو المسؤول عن ذلك.

بالنسبة إلى الفلاحين، يوجد حوالي 1000 فلاح في صحراء خنشلة لم تسو وضعيتهم إلى حد الآن رغم أنها ألحقت بصندوق تنمية الجنوب، ولم يتحصلوا على عقود ولا يوجد عندهم طبيب ولا طرقات، لذا، فمن الجانب الإداري نتساءل عن هذا التوازن في الإدارة؟

ولدي بعض الاقتراحات في مجال الصحة، كوني في المهنة وأرى أنه لا يمكننا حاليا الاعتماد كثيرا على القطاع الخاص نظرا إلى الفقر والبطالة. وأقترح الإبقاء على المصانع ذات السيادة وطنية خاصة فيما يخص أدوية الوقاية وإن أمكن بعث مشروع باستور.

كما أقترح الاعتماد على السدود لتموين الفلاحة، لأن استغلال المياه الباطنية وحدها قد يعرقل عجلة التنمية الفلاحية لاحقا، وشكرا.

الرئيس: أشكر السيد عبد القادر كزيز، وأحيل الكلمة إلى السيد لحبيب حيسون، فليتفضل مشكورا.

تضمن لنا حسن الاتصال بالعالم الخارجي وفهمه بغية التعامل معه بثقة وراحة.

كما نشمن ما ورد في برنامج الحكومة من الإشارة إلى أن تطبيق الإصلاح في هذا المجال سيكون وفق استراتيجية تعمل قبل كل شيء على إشراك الفاعلين به وكل الشركاء.

إن ما ورد في هذا المجال قطع قول كل خطيب ووضع حدا لكل نعيق وأنهى كل نقيق. وعليه، فإننا في جبهة التحرير الوطني إذ نمد أيدينا إلى كل متعاون مخلص وخير نقول لكل همار لماز:

ألا لا يجهلن أحد علينا × فنجهل فوق جهل الجاهلينا

أما بخصوص السياسة الخارجية فأنوه بالجهود التي تبذلها دبلوماسيةنا في إطار مبادرة " نيبدا " وتأسيس الاتحاد الإفريقي، وفي هذا الإطار فإننا نحیی دبلوماسيةنا على مواقفها من قضية فلسطين والصحراء الغربية والعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من تأسيس دولته في كامل الأراضي الفلسطينية وعاصمتها القدس، كما نؤيد في نفس الاتجاه العمل على تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره في استفتاء حر ونزيه في إطار مخطط السلام الأممي واتفاقيات هيوستن التي صادق عليها طرفا النزاع في الصحراء الغربية: جبهة البوليزاريو والمملكة المغربية.

وإننا لا نرى حرجا في إعادة مطالبة دبلوماسيةنا بالتحرك في هذا الاتجاه خصوصا وأن مجلس الأمن الدولي سيصوت قريبا على أحد الحلول والخيارات المطروحة لحل هذا النزاع. ومنذ أيام كنت أتابع مسالة في البرلمان المغربي في غرفة مجلس المستشارين وكان موضوعها الوضع في الصحراء الغربية، وأثناء تطرق الوزير المسؤول...

أما بخصوص سياسة الاتصال والثقافة، إضافة إلى مطالبتنا بالمحافظة على الثوابت والأخلاق والعادات الوطنية عبر ما يبث من برامج في شاشتنا الوطنية وتفعيل دورها حتى تساهم في عملية البناء والإنعاش الاقتصادي، فإننا نتساءل: متى يتم فتح هذا المجال على الاستثمار الخاص خصوصا وأن برنامج الحكومة يشير في بعض فقراته إلى فتح مجال الخوصصة في جميع المجالات القابلة للمنافسة؟

وما مصير مشروع القمر الصناعي الجزائري؟ وما هي الإمكانيات الموجودة لبعث هذا المشروع وترقيته؟

سيدي الرئيس، إنه من المفيد التذكير مرة أخرى بأن نجاح كل البرامج التنموية وخصوصا منها الاستعجالية والموجهة إلى سد فراغات ذات أهمية وذات ضرورة يتوقف أساسا على الجانب البشري، وهو ما تطرق إليه البرنامج في الكثير من فقراته، أي على حسن اختيار المؤتمنين على صرف هذه الأموال وعلى قوة وفعالية الآلة الرقابية الحازمة والصارمة والقادرة على اكتشاف مكامن الخطأ ومواطن الضعف، وبالتالي إيجاد البلمس المناسب لذلك. ولا داعي هنا إلى التذكير بما آلت إليه أموال برنامج الإنعاش الاقتصادي من ترصيف وإعادة ترصيف وتكسير وإعادة تكسير. وعليه، فإن الحاجة كل الحاجة إلى مراقبة كفاءات صرف هذه الأموال وخصوصا في المستوى البلدي وإيجاد آلية رقابية قوية وفعالة تستطيع أن تقول لمن أحسن أحسنت ولمن أخطأ أخطأت.

سيدي، لقد تعرض برنامج الحكومة في فصله الثالث إلى ميدان إصلاح المنظومة التربوية، وفي هذا المجال فإننا نشمن ما ورد في هذا البرنامج من المحافظة على مدرسة جزائرية وطنية تعمل على دعم وترسيخ القيم الوطنية والمحافظة على مقومات شخصيتنا الوطنية في أبعادها الثلاثة المعروفة: الإسلام والعروبة والأمازيغية، مع العمل على التفتح على اللغات العالمية وتلقيها للنشء بغية الاستعداد لمواجهة آثار العولمة الزاحفة والتفاعل داخل المجتمع العالمي، مسلحين بمؤهلات في مستوى عال

القائم (المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ودعمه) والمدعم مؤخرا بإنشاء دائرة وزارية، وكذلك الحديث القديم الجديد عن مساهمة الشركاء الأجانب في فتح رأسمال المؤسسة الوطنية، إلا أن الثابت حقا هو فشل جل المحاولات الاستثمارية بسبب العراقيل البيروقراطية التي تتم بمكر ومخادعة حتى لا يفلت الزمام من يد المافيا المالية والسياسية في البلاد. والمؤكد أن الأجانب اليوم يكفرون بالاستثمار في البلاد وعلى الأخص منهم العرب الذين أبت الإدارة الجزائرية الموروثة عن العهد الاستعماري أن تقبل استثماراتهم وهو تعامل رخيص وإهانة للعرب والمسلمين ولخدماتهم ونوع من محاربة التعريب الذي بدأ نشيطا في عهدي بومدين والشاذلي وهو اليوم يتوارى عن الأنظار في الإدارة خاصة في الوزارات.

واليوم، إخواني، يجثم على صدر المنظومة التربوية مشروع ابن زاغو الزائع، فالإصلاحات التي تتطلبها المنظومة التربوية هي تحسين نوعية التأطير وإصلاح البيداغوجيا، إلا أن هذا المشروع المشبوه يحاول الانحراف بالمنظومة التربوية ويعالج في الظلام ويعتدي على أهل القطاع بالتهميش والإقصاء، ويعلن الحرب على الذات العربية الإسلامية الأمازيغية للجزائر ويفعل الردة الكامنة وسط مجموعة ممسوخة منافقة تعبت بالهوية الحقيقية لهذا الشعب، هذه الهوية التي عززها بيان أول نوفمبر وتاريخ هذه الأمة.

نعم، هو جبان، متردد، مرتبك، ظلامي يخاف النور، لأنه لم يجد مبررات الخروج من مخبئه بيد أن برنامج الحكومة لم يشر إليه، ولكن الأصح هو ما وجد في مشروع ابن زاغو وليس ما جاء في برنامج الحكومة، ونحن نتساءل: ما هذه الازدواجية؟

وجاء في الصفحة 39: ملاءمة مضامين تعليم التربية الإسلامية المدنية والخلقية مع سن التلاميذ وتطور نموهم العقلي والنفسي، وهو ما يعني أن أنواع التربية الممارسة قبل اليوم وقبل هذا البرنامج لم تكن ملائمة، ولذلك نرى تهما جزافية توكل للمنظومة التربوية التي علمتنا وربتنا.

الرئيس: أشكر السيد لحبيب حيسون، وأحيل الكلمة إلى السيد عكوشي حملاوي، فليتفضل مشكورا.

السيد عكوشي حملاوي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الإخوة الصحفيين،

الإخوة الزملاء أعضاء المجلس الشعبي الوطني،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، أسجل أنه وفقا للقانون لا يكون الكلام في هذا المجلس إلا بالعربية ومن المفروض أن تكون هذه اللوحة بالعربية وليس بالفرنسية، وألاحظ كذلك أن بعض الإخوة يتكلمون بالعربية وهي ليست عربية، وأسجل بداية أن الوضع العام في البلاد سيء للغاية وأن الترقيعات المتواصلة لم تغن البلاد في شيء، فالمصالحة الشاملة هي الحل، ومعا من أجل الإصلاح والمصالحة.

إخواني، لقد أصبحت البلاد تعاني ببطء الإصلاحات في كل الميادين، وعرقلة المشاريع والإصلاحات وذلك بسبب تحكم المافيا السياسية والمالية والإيديولوجيات في زمام أمور البلاد والسير بها حيث تسير أهواؤهم ومصالحهم الدنيئة.

إن معاداة الإصلاحات بهذا الشكل سيؤدي إلى المزيد من رد الفعل الشعبي المعادي للسلطة، فالشعب الآن في وضع المنتقم بسبب الوضع المستحكم بين الطرفين طرف السلطة وطرف الشعب.

في مجال الاستثمار، لم يعد هناك ما يجدي في برنامج الحكومة، وقد جاء في الصفحة 60 وما يليها: فرغم ما تريده الحكومة من سياسة نشيطة في هذا المجال مع توفير القيمة المضافة ومناصب الشغل وتطوير الخدمات... إلخ. ورغم الحديث في الصفحات نفسها عن اعتماد استراتيجية شاملة مدعومة بالجهاز المؤسساتي

خط الاستواء، ولكنها تذهب هدرا، فأين وزارة الموارد المائية؟

بشأن العدالة، أعتقد أن الحكومة وحدها لاتصدق أن العدالة مريضة، وزاها مرضا ما ورد في الصفحة 24 عن إصلاح السجون...

الرئيس: أشكر السيد عكوشي حملاوي، وأحيل الكلمة إلى السيد رشيد عاشور، فليفضل مشكورا.

السيد رشيد عاشور: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي وزملائي النواب،

بعد دراستنا الشاملة لبرنامج الحكومة الذي يحتوي على عناوين عديدة تعبر عن متطلبات المرحلة التي تعيشها البلاد والإصلاحات والورشات المتعددة التي باشرتها في ميادين العدالة وإصلاح هياكل الدولة وإصلاح المنظومة التربوية وتعميق الإصلاحات الاقتصادية.

هذه العمليات كلها من أجل أن تخرج البلاد من الأزمتين الاقتصادية والاجتماعية اللتين تتخبط فيهما ومن أجل أن يعيش المواطن حياة رغدة، ولا يمكننا الوصول إلى هذه الغاية التي يسعى كامل الشعب الجزائري إلى تحقيقها إلا بالأمن والاستقرار.

وبمناسبة مناقشة برنامج الحكومة أقدم لكم الاقتراحات الآتية:

أولا/ التشغيل والإنعاش الاقتصادي من أجل تشجيع الاستثمار الوطني وتقليص نسبة البطالة، إذ يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات حاثّة ذات طابعين جبائي واجتماعي من أجل التسهيل للمتعاملين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص ليحدثوا مناصب الشغل.

وما تزال المشاريع الإصلاحية التي تمس المنظومة التربوية تدعو للتفتح على اللغات الأجنبية، وكأن في العالم اليوم من لايرغب في دراسة اللغات الأجنبية! فهو كلام حق أريد به باطل، ليشار بأصبع الاتهام إلى الخيّر من أبناء هذه الأمة ممن أحبوا دينهم ولغتهم لا أكثر.

ونؤكد أن المنظومة يصلحها أهل القطاع وليس مشروع ابن زاغو الذي رفض جملة وتفصيلا من الأمة ورجال القطاع، ولاحتى برنامج الحكومة.

وتحت تأثير ضغط المواطن، عالجت الحكومة في برنامجها سياسة الماء، فابتداء من الصفحة 107 ينص البرنامج على الاستراتيجية الجديدة لتنمية الموارد المائية، ومنها تعبئة الموارد غير التقليدية كتحلية مياه البحر وتصفية المياه المستعملة إلى جانب تعبئة الموارد التقليدية كتحويل مياه هذا السد أو ذاك أو إنجاز بنى تحتية مائية كبيرة أو متوسطة، لكن يبدو أن معضلة الماء اليوم بدأت تفرخ لنا مشاكل اجتماعية وحتى أمنية خطيرة للغاية تضاف للإرهاب، فالمواطن اليوم يدفع ثمن ما يشربه وما تشربه حيواناته وحتى شجيراته في البستان، فالماء يجلب من بعيد من مدن مجاورة أو قري نائية مع انعدام وسيلة الجلب سواء أكانت سيارة أم شاحنة أم حمارا، وبدأ المواطنون يفقدون أعصابهم، كما حدث مؤخرا في ولايتي سكيكدة والمسيلة حيث امتدت يد الشباب في دائرة الحروش إلى مرافق الدولة بالحرق والتدمير، علما أن الوضع أسوأ في البلديات الأخرى كبلمدية تمالوس وضواحيها، ودائرة عين قشرة أسوأ من الجميع، وبلدية كركرة بها الصدا الذي لايبيل، وفي دائرة أولاد عطية يوجد ماء لكن من يشرب؟ لأن الحصول عليه يتم بطريقة بدائية. وفي أم الطوب كارثة بيئية يعرفها الجميع ويعرفها رئيس الحكومة شخصيا.

وننبه إلى أن وضع القرية في ولاية سكيكدة من حيث الحصول على الماء أسوأ من المدينة. وفي دائرة القل القديمة تسقط الأمطار بكميات تضاهاى ما يسقط على

أجل رفع التحدي وجعل المدرسة الجزائرية في مستوى المدارس التي يضرب بها المثل اليوم.
6- إعادة النظر في الطور الثاني من المدرسة الأساسية أي المتوسط، وفي إمكانية تمديده بسنة دراسية أخرى أي أربع سنوات عوض ثلاث سنوات الحالية، وهذا من أجل إمام التلميذ بالبرنامج وحبه.

ثالثا/ السكن الاجتماعي: في هذا المجال يجب أن تمنح البلديات كل الصلاحيات وجعلها المسؤولة الوحيدة والشريعية أمام المواطن، أي إعادة النظر في تركيبة اللجنة البلدية للتوزيع، وهذا من أجل القضاء على الأنانية والمحسوبية، مما يؤدي إلى القضاء على سياسة "الكوطة" مع الإبقاء على طريقة الطعن الحالي، كما يجب إعادة النظر في المقياس الذي يتعلق بالدخل الشهري للمواطن ورفعه من مبلغ 12000 إلى 18000 دج.

بالنسبة إلى السكن التساهمي، لا بد من الإكثار من عملية الإشهار في هذا المجال، لأنه المنفذ الوحيد للتخفيف من أزمة السكن، كما يجب دعم وتشجيع المقاولين الخواص للمشاركة في هذه العملية ويجب على كل السلطات المحلية: البلدية والولاية والإدارة بصفة عامة أن تساهم في تشجيع هذا النوع من السكن بتسهيل الإجراءات التقنية والإدارية.

أتمنى لكم التوفيق والنجاح. والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد رشيد عاشور، وأحيل الكلمة إلى السيد عماد بن العيد جعفري.

السيد عماد بن العيد جعفري: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
سيدي رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
أخواتي، إخواني النواب،
السلام عليكم.

1- التقليل من نسبة الاشتراكات لأعباء المستخدمين فيما يخص صندوق الضمان الاجتماعي من نسبة 26٪ إلى 15٪.

2- إلغاء الدفع الجزافي.

3- إلغاء الجزء من الضريبة على أرباح المؤسسات المعاد استثمارها.

4- إلغاء الضريبة المزدوجة المتمثلة في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح المؤسسات لشركاء المؤسسات.

5- تأسيس رسم واحد على القيمة المضافة يقدر بنسبة 10٪ عوض 17٪ و 7٪.

6- تأسيس رسم على استيراد المنتوجات التي تصنع مثيلاتها في الجزائر، والهدف من هذا الرسم هو حماية الإنتاج الوطني وتشجيعه.

7- إنشاء مكتب تقييم في إدارة الجمارك بالتعامل مع الخبراء ومنظمات المنتجين الوطنيين، وتمثل صلاحيات هذا المكتب في تفتيش طرق الغش والتزوير وسيسمح لإدارة الجمارك أن تؤدي دورا فاعلا في تسوية الاقتصاد الوطني أيضا.

ثانيا / التربية والتكوين المهني: لقد عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في ميدان التربية والتكوين، ومن الضروري الحفاظ على أهم المكونات الفاعلة من أجل ازدهارها وترقية المستوى التربوي من الحسن إلى الأحسن، فالواجب يملي علينا اليوم المحافظة على هؤلاء الذين ضحوا بالأمس من أجل المدرسة الجزائرية وهم المعلمون والمؤطرون، كما يجب ألا ننسى أنهم متخرجون منها. ولهذا يجب:

1- تحسين ظروف معيشة الأستاذ والمعلم.

2- التكفل بانشغالات الأستاذ والمعلم من أجل الحفاظ على الأجيال ورفع مستواها.

3- تنظيم أيام دراسية وتكوينية بيداغوجية للمعلمين والأساتذة من أجل رفع مستواهم.

4- دراسة تاريخ الجزائر وتلقيه بجميع أنواعه وفي جميع الأطوار الدراسية: الابتدائي والمتوسط والثانوي.

5- إدخال الإعلام الآلي في جميع الأطوار الدراسية من

ففي المجال الاجتماعي لا بد للحكومة أن تتكفل تكفلا خاصا بهذا الجانب نظرا إلى الظروف التي يعيشها المواطن في الجنوب الكبير، من قساوة الطبيعة وعزلة تامة عن المجتمع ونقص المرافق الاجتماعية. ويعلم الجميع أهمية مثل هذه المرافق خاصة الصحية منها علما أن المستشفيات في الجنوب وفي ولاية ورقلة خاصة تعاني وضعاً خدمتياً متدنياً نظراً إلى نقص الأطباء الأخصائيين، وهذا عدم وجود مستشفى جامعي واحد بالجنوب مع كثرة المستشفيات في باقي مناطق الوطن، بالإضافة إلى عجز مالي مستديم لهذه المرافق.

في المجال الاقتصادي هناك استراتيجيات عديدة لا بد أن توليها الحكومة العناية والاهتمام اللازمين، فعلى سبيل المثال هناك نشاط اقتصادي واعد قائم على المقايضة يشمل ثلاث ولايات فقط وهو في حاجة إلى توسيعه ليشمل مختلف ولايات الجنوب، علماً أن توسيع هذا الفضاء الاقتصادي سيساهم في دفع الحركة الاقتصادية بالجنوب وتطويرها ويفتح مجالات جديدة للاستثمار ويوفر مناصب عمل إضافية تخفف الضغط المتزايد على سوق الشغل في الجنوب، ويفتح آفاقاً جديدة لدخول الجزائر إلى السوق الإفريقية في الدول المجاورة وسيطرتها عليها.

فيما يخص دعم الإنعاش الاقتصادي اكتفى برنامج الحكومة بالإشارة السريعة إلى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دون الخوض في تفاصيله والوقوف على شروط نجاحه، وكذا حصر عوائق تجسيده ميدانياً رغم مرور قرابة السنتين على انطلاقه. أما البرنامج المتعلق بصندوق تنمية مناطق الجنوب ورغم دوره في تقليص الفوارق الإقليمية لم يذكر إلا في شكل عابر لأنه مبع.

أما بالنسبة إلى ما تطرق إليه برنامج الحكومة في مشروع السكك الحديدية بالجنوب، فأهمية هذا المشروع تكمن في ربط مدن الجنوب بالشمال وفك العزلة عنها وكذا إيجاد ديناميكية اقتصادية غير مسبوقه تساهم في دفع عجلة التنمية وطنياً وإفريقياً.

يتضمن برنامج الحكومة الذي أطلعنا عليه أفكاراً عامة تفتقر إلى الدقة والتفصيل المستندين إلى الأرقام وآجال التنفيذ، الأمر الذي يحول دون دراسته وتقييمه التقييم العلمي والموضوعي، لكن هذه العموميات لا تمنعنا من إبداء رأينا في بعض المحاور التي يعتبر ما جاء بشأنها بالغ الأهمية.

- إصلاح هيكل الدولة: إن ضمان ديمومة المرافق العامة في ظل قوانين الخصوصية يجعل من الضروري تكييف هذه القوانين مع خصوصيات المرافق العامة علماً أن أغلب المرافق في المستوى الوطني تعاني حالياً وضعية مزرية خاصة في الجانب المالي، مما أثر سلباً في دورها الخدماتي، حيث باتت هذه الهياكل عاجزة عن تقديم أبسط الخدمات للمواطن.

- رد الاعتبار إلى المجموعة الإقليمية اللامركزية من خلال إعادة تحديد صلاحياتها. والمسعى الحكومي الهادف إلى دعم سلطة الوالي محلياً يتناقض تناقضاً صارخاً مع حركة تعميق المسار الديمقراطي الذي يمثل تجسيد السيادة الشعبية كما هو وارد في الفقرة الأولى المتعلقة بتعزيز هيبة الدولة، حيث أن هذه التوجهات الداعمة لصلاحيات الممثل الوحيد للحكومة في المستوى المحلي من شأنها أن تقلص من صلاحيات المجالس المنتخبة وتحد من مساهمتها في التسيير ودفع التنمية في المستوى المحلي.

- بخصوص التكفل بالتنوع المحلي كما هو وارد في الصفحة الثلاثين، تمت الإشارة فقط إلى القوانين المسيّرة للمدن الكبرى، إذ من الأصوب تقديم تحليل أكثر عمقا عن مسألة التنوع المحلي حتى يشمل تكفل الحكومة بكل مناطق الوطن، وتراعى خصوصيات كل منطقة دون استثناء لأية خصوصية من الخصوصيات ففي الجنوب مثلاً هناك ضرورة ملحة لتبني جملة من السياسات في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

تنسيق جهود مختلف الكفاءات الوطنية والسياسية. إنني أعتقد حقا أن الجميع يتفق على أنكم تحبذون حرية المبادرة في إبداع الحلول في نسق التلاحم بفضل نظرتكم الشاملة وحرصكم على التفاصيل. نجحتم في مسؤولياتكم وثبتم أمامها، هذه المسؤوليات رغم احتكارها لشخصكم مارستموها وما تزالون تمارسونها بشغف وبكل تواضع.

إن إصلاح هياكل الدولة يجب أن يعتمد على العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية (الولاية والبلدية مرورا بالدائرة) حتى يأخذ كل شبر من التراب الوطني حقه من نفس فرص التنمية في ظل احترام المساواة التي يضمنها النظام الجمهوري.

إن هذا الإصلاح تتضح حيويته عندما تدخل الجماعة المحلية في الحسبان، وهنا يمكننا القول إننا أمام بوادر وضع أسس سياسية جوارية يميزها توفر شرط التلاحم لأنكم توافقون، السيد رئيس الحكومة، على أن السياسة الجوارية إذا افتقدت شرط التلاحم لن تمنع تشتيت الجهود وتبديد الطاقات. وفي ضوء تعدد مهام ووظائف كل هياكل الدولة فإن توضيح هذه المهام والوظائف على جميع الأصعدة سيضمن، دون شك، اقتصادا معتبرا في الثروة والجهد الوطنيين، كما يضمن فعالية أكبر للإدارة العمومية وطنيا ومحليا.

السيد الرئيس، تكريسا لدعم هيبة الدولة وتقريب مؤسساتها من المواطن أتى برنامجكم الذي نشمن اقتراحه دعم سلطة الوالي من خلال تطلعكم إلى مراجعة قانون الولاية وإلى وضع قانون أساسي للوالي لرد الاعتبار إلى الولاية كمجموعة اقليمية، فهل يمكننا التطلع بدورنا بهذه المناسبة، إلى أن تنظر حكومتكم الموقرة في إمكانية مراجعة التقسيم الإداري حتى يواكب ظروف البلاد التي تطورت كثيرا منذ سنة 1984؟ كما أكد أهمية دور ومكانة الدائرة كوسيط في التعاون المحلي فحبذا لو ذهبتم، سيدي الرئيس، إلى حد صياغة قانون أساسي خاص برئيس الدائرة كما هو الشأن بالنسبة إلى الوالي.

وفي خلاصة تدخلني أرجو من الحكومة أن تتكفل تكفلا خاصا بالجنوب نظرا إلى خصوصيات المنطقة، وشكرا.

الرئيس: أشكر السيد عماد بن العيد جعفري، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر زيدوك، فليفضل مشكورا.

السيد عبد القادر زيدوك: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب.

إنها لفرصة سعيدة تتيحها لي مناسبة انعقاد جلسة مجلسنا الموقر الأولى لمناقشة برنامج حكومة الأخ معالي الرئيس علي بن فليس، ويسرني أن أعتنمها لأجدد لكم معالي رئيس الحكومة أصدق التهاني الأخوية وأخلص التمنيات الودية بالتوفيق، كما أهنئكم على تشكيلتكم التنفيذية التي تبين بجلاء عزمكم على مواصلة إنجاز ورشات الإصلاحات الكبرى التي شرعتم فيها، وأهنئكم على ما تتوفر عليه حكومتكم من القدرات والإرادة الساعية إلى التجديد الوطني وعلى شجاعة وطموح برنامجكم اللذان يتلاءمان مع التحديات التي تواجهها الجزائر.

سيدي الرئيس، إن مجلسنا الموقر في بداية عهده الخامسة وتجربته التعددية الثانية، المجتمع اليوم لمناقشة خامس برنامج حكومة ائتلافية لخير دليل على ديمقراطية الحكم في بلادنا وعلى توافق آراء كل الجزائريات والجزائريين بمختلف انتماءاتهم إلى القوى السياسية والاجتماعية المتنوعة، هذه القوى التي لم تدخر جهدا لتعزيز الديمقراطية ودعم سيادة القانون.

السيد الرئيس، إن عرضكم برنامج حكومتكم الجديدة أمام مجلسنا الموقر للمرة الثانية لخير دليل على قدرتكم على التسيير، فالمصمم والمنفذ الذي تمثلون استطاع

على أمل أن نواصل معا العمل على درب التعاون الوثيق حكومة ونوابا خدمة للشعب والوطن، أتمنى للجميع النجاح والتوفيق.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".
شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد عبد القادر زيدوك، وأحيل الكلمة إلى السيد كريم بوجاوي.

السيد كريم بوجاوي: السيد الرئيس،

الزملاء النواب،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

مساء الخير.

إن وجودي في هذا البرلمان يجعلني أقول كلمة قلتها في كل مشوار نضالي: تحيا الجزائر حرة ديمقراطية موحدة. والغيرة على وحدة هذه الدولة تعني إيجاد حلول فورية لأزمة منطقة القبائل.

وكمواطن من ولاية بجاية أعيش يوميا هموم الشباب الذين خرجوا إلى الشارع من أجل المواطنة، أي من أجل الصحة والشغل والوجود. واليوم بعد استماعنا إلى تدخلات الإخوة، يتأكد لنا عدم إمكانية إعداد أي برنامج دون إطار وطني، لأن الجزائر اليوم في خطر وهي في مفترق الطرق، وهذا يعني أن على الجزائر أن تتوحد أرضا وشعبا.

وعندما نرجع إلى ما قاله اليوم السيد رئيس الحكومة من وجوب الحوار، لأرى أية دولة في العالم ترفض الحوار لكن لنكن صرحاء فيما بيننا، إذ لا يمكننا الحديث عن الحوار ونحن نرى أولياء المسجونين يطالبون كل يوم أربعا بمحاكمة أبنائهم إن أذنبوا أو إطلاق سراحهم إن كانوا أبرياء.

ودائما في إطار دعم الجماعات المحلية كهيئات جوارية تمثل الدولة في المستوى المحلي وترفع راية سلطتها وتحمي قيم الجمهورية وحتى تجند كل الوسائل لتوفير الأمن للمواطنين، نتمنى تزويد الدوائر التي غابت عنها مصالح أمن الدائرة وكتيبة الدرك الوطني بمثل هذه المصالح وكذلك البلديات التي لا توجد بها فرق الدرك الوطني.

زميلاتي، زملائي، نظرا إلى أننا نسعى جميعا إلى مواجهة نطاق يزداد اتساعه من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتراوح من البطالة في شقيها البشري والاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر إلى تحقيق السلم وتعزيز الأمن، فإنني أعتقد حقا أننا نرى في برنامج الحكومة الذي بين أيدينا جهدا رائدا يتصور تنمية تركز على الإنسان الجزائري ويضع توسيع قدراته وخياراته وفرصه في صلب عملية التنمية. وقد سار السيد رئيس الحكومة على نفس المنهج في برنامج السابق مضيفا إليه وسائل جديدة لتعزيز التنمية البشرية والأمن الإنساني.

لقد حان وقت العمل إذن، فالأمر يتعلق بإعطاء هذه الحكومة، الحاضرة معنا، الوسائل الضرورية لتجسيد برنامجها لأنها حكومة كل الجزائريات والجزائريين حكومة تلتزم أمام الشعب ومعه من أجل عظمة الوطن وتحقيق التضامن بين المواطنين والمواطنات.

زميلاتي، زملائي، لقد عودنا الأخ علي بن فليس بوقفته مع النفس التي تعد ضرورية لتقييم الأوضاع القائمة ووسائل تطويرها بهدف تعزيز كرامة وحقوق الإنسان الجزائري وتحقيق الرقي والرفاه للمجتمع. لذا فأنا لا أتردد في مشاركة السيد رئيس الحكومة النتيجة التي توصل إليها والمتمثلة في أن الرقي لن يتحقق دون إنسان حر ومتعلم ومثقف ومعتزف بدوره في صنع المستقبل.

السيدات والسادة،

زميلاتي، زملائي،

عملهم، لكن للأسف الشديد، فإن المرسوم 96-21 يمنع ذلك ويمنع المستخدم سلطة اتخاذ قرار عدم إدماج العمال، فأين هي العدالة؟ هناك عدالة تحكم باسم الجمهورية وعدالة أخرى تمنح المستخدم الحرية في رفض تطبيق قراراتها!.

وعليه، فإن الإلغاء الفوري لهذا المرسوم هو أولاً إعادة الاعتبار إلى العدالة كعدالة، وثانياً إعادة الحق إلى العامل المطرود من عمله والذي ينتظر تنفيذ قرارات عدالة دولته التي حكمت له بالعودة إلى منصب عمله.

ومن بين النقاط التي تطرق إليها برنامج الحكومة كيفية الوصول إلى تحسين أداء المرافق العمومية، وهو ما يعني في رأيي، تحسين مستوى معيشة المواطن، لكن، حسب فهمي، يرون أن الحل الوحيد يكمن في خصوصية هذه المرافق. نحن نعيش وسط محيط دولي ونتأثر بما يحدث حولنا في كل الميادين، ويجب استخلاص الدروس مما حدث في الدول الأخرى كما هو الحال بالنسبة إلى قطاع السكك الحديدية بانجلترا وقطاع الطاقة بكاليفورنيا. إننا نعيش في عالم متوحش، لهذا نقول كفى من فضلكم...

الرئيس: أشكر السيد كريم بوجاوي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبدالحق بومشرة.

السيد عبد الحق بومشرة: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

معالي الوزراء،

أيتها الأخوات، أيها الإخوة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، بعد أن أقدم لكم خالص تهانئي وتمنياتي بالتوفيق لكم ولأعضاء طاقمكم الحكومي، أخلصكم النصح فأقول وبالله التوفيق.

أرى أن الحوار يتطلب اتخاذ إجراءات تهدئة واجتماع الجزائريين إلى طاولة واحدة لكن بشروط، وقد قال السيد رئيس الحكومة نعم بشروط، لأن هناك أطرافاً تنشط سياسياً في المستوى العالمي وتسعى إلى ضرب الوحدة الوطنية، فهذه خطة عالمية هدفها تحطيم الأطر الوطنية لفرض الخصوصية الوحشية دون استثناء.

وعليه أقترح:

- إطلاق سراح السجناء في منطقة القبائل وفي كل المناطق.

- الحد من الاستفزات، عندما نصرح بالرغبة في الحوار وهذه حقيقة، لكن عندما نرى ما يحدث في الميدان من متابعة قضائية لرؤساء البلديات في ولاية تيزي وزو فقط نستنتج اعتماد سياسة الكيل بمكيالين، وهذا على خلاف والي ولاية بجاية الذي صرح بأنه لا يريد متابعة رؤساء البلديات في ولايته قضائياً، وهذه هي إجراءات التهدئة.

- تحديد المتسببين في مقتل الشباب في المنطقة، وقد كنت من الذين خرجوا للتظاهر من أجل المواطنة حيث سقط أحد الشباب أمام عيني قتيلاً، يجب تحديد من هؤلاء، وهذه هي العدالة ومعناها المساواة والحق في الحياة والسلام.

أيها الإخوة، لقد صرت أخشى مطالعة الجرائد كل صباح لئلا أقرأ نبأ عشرات القتلى يومياً، وحتى لا أبالغ لن أقول المئات.

وأعتقد أن تحقيق السلم هو صميم الموضوع، فكيف يأمن المواطن على حياته عندما يخرج في الصباح؟.. إنه أمر مؤسف حقيقة.

ولهذا نقترح عقد مؤتمر وطني يجمع كل الشخصيات والهيئات الرسمية وكل الذين يريدون تحقيق السلم حتى نقول: لا للعنف! مللنا من هذه الوضعية، كفانا.

وبالنسبة إلى العدالة أود أن أشير إلى صدور ثلاثة آلاف (3000) حكم قضائي بإعادة العمال إلى مناصب

عن طريق مسؤول مجهول وآخر مأذون والأول متقاعد والثاني ما يزال في الخدمة، وفي الوقت الذي يصرح لعامة المواطنين وخاصتهم بأنه تم إخراج أربعين (40) حاوية من ميناء الجزائر وأن هناك تهريا من الجمركة فاق مبلغه سبعة (07) ملايين دج على مرأى من الساهرين وفي الوقت الذي تمس القسيم وتداس الثوابت ويخل بالأخلاق العامة ويغيب أصحاب النهي ومن أوكلت لهم مهمة السهر على توفير حياة آمنة للمواطن، وفي الوقت الذي تزداد مظاهر تبذير المال العام بحجة الترفيه والترويح، وفي الوقت الذي يشترك المواطن إلى قطرة ماء تروي ضمأه ورغيف خبز يطعم به فلذة كبده ومسكن تأوي تحت سقفه عائلته، وقد أكدتم، سيدي الرئيس، في عرضكم توسع رقعة الفقر وتفشي مظاهر البطالة، وفي الوقت الذي يتواصل الإقصاء والتهميش والتعامل الانتقائي في التوظيف ومعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتمتع بحق إنشاء الجمعيات والتنظيمات؟

سيدي الرئيس، بعد هذا اسمحو لي بالإدلاء برأيي في موضوع الصحة الذي أثنى إعادة ترتيبه في سلم أولويات الحكومة، إذ يجدر بنا التساؤل عن نوعية الصحة التي نريدها في ظل تحولات عميقة تعرفها البلاد، وعن مصير الطب المجاني الذي يعتبر مكسبا هاما وحيويا لشعبنا لنطرح بعدها، سيدي الرئيس، حتمية مراجعة قانون الصحة وترقيتها قبل أي إصلاح باعتبارها القاعدة والمنطلق لرسم السياسات الصحية العلاجية منها والوقائية، ولننظر بعد ذلك بجدية في الحالة الاجتماعية للممارسين الطبيين وشبه الطبيين باعتبار أن تحسينها يعد عاملا أساسيا لإصلاح المستشفيات والهياكل الصحية بكل أنواعها وتخصصاتها، كما يشكل المسار المهني للمسيرين عنصر استقرار وتحفيز لتحسين الأداء.

إن إعادة تنظيم قطاع الصحة ومراجعة الخريطة الصحية الوطنية حتمية تفرضها التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يتماشى وتطلعات المجتمع وما يؤمن له رعاية صحية ذات مستوى...

إن مشروع برنامجكم في مجمله لا يختلف عن سابقه إلا في الجوانب المتعلقة بالإصلاح المصرفي والتنمية البشرية ومراجعة سلم الأولويات، مما يدفعني إلى إبداء الملاحظات العامة الآتية:

1- افتقاد المشروع إلى العمليات المشخصة مع مواعيد ومواقع إنجازها كمعالم تمكّن من المتابعة والتنشيط والتقييم.

2- استعمال مصطلحات وتعابير في الملفات الحساسة توحى بوجود إما مخادعة أو مغالطة، الغرض منها تمرير المشروع ليكون التطبيق شيئا آخر، وهذا ما لا نرتاح له ولا يمكن أن تعبأ له الجهود وتوفر له الشروط الضرورية.

سيدي الرئيس،

ركزتم في مشروعكم على عامل الثقة وعنصر هيبية الدولة، ولا غرو أن الجهد المبذول لاستعادة الثقة المفقودة وإعادة الاعتبار إلى المرفق العام من خلال استرجاع الدولة لهيبتها الضائعة جهد معتبر، غير أن الإجراءات المرافقة والخطوات العملية وبعض التصرفات تعاكس تماما إرادة استعادة هذه الثقة واسترجاع هذه الهيبية وهو ما يدفعنا إلى طرح تساؤلات عديدة أرجو أن يدرك القصد منها والمقصود بها.

سيدي الرئيس، كيف تستعاد هذه الثقة وتسترجع هذه الهيبية في الوقت الذي يخاطب الشعب ويراسل المواطن بلغة غير لغته وتمس مقومات شخصيته ومقدساته، وفي الوقت الذي يتناقض المسؤولون من خلال تصريحات متضاربة ومتناقضة تجعل المواطن في حيرة من أمره وفي الوقت الذي يتقاضى مسؤولون جزائريون لدى محاكم أجنبية ويتناوب على منصات المحاكم مسؤولون كبار ليدلوا بشهادات أقل ما يقال عنها إنها تمس السيادة الوطنية، وفي الوقت الذي يتطور الصراع بين المسؤولين ليمس المؤسسات، وفي الوقت الذي يخاطب الشعب وتوضح له بعض المواقف والقضايا من خلال جرائد أجنبية

حلا وحيدا هو إرجاع السيادة إلى المنتخبين والعدول عن الحملات النفسية التي تنطلق عند بداية كل مناسبة انتخابية.

وفيما يخص النظام المصرفي الجزائري ترى الجبهة الوطنية الجزائرية إعادة توجيهه من اقتصاد " البازار" الذي يعتمد على تمويل المواد الاستهلاكية المستوردة إلى المشاريع الاستثمارية التي تتيح فرصا أكثر للعمل.

سيدي الرئيس، الكل يعلم أن أزمة منطقة القبائل كانت أزمة اجتماعية لكنها تطورت لتصبح أزمة سياسية، وهذا سيؤثر في مستقبل كيان السكان في هذه المنطقة خاصة أن هناك معلومات تفيد أنه غادرها أكثر من مائة مستثمر.

فيما يخص سياسة الماء ترى الجبهة الوطنية الجزائرية أن صحراءنا تتوفر على موارد مائية هائلة كما هو الحال في ولاية إيليزي، لماذا لا يمكننا إنجاز نهر عظيم مثلا واستغلال المياه الجوفية الموجودة في صحرائنا حتى لا نستغلها جهات أخرى كما يفعل الآن بعض جيراننا؟

لذا ترى الجبهة الوطنية الجزائرية وجوب دراسة السياسة المائية بدقة واستغلال كل الموارد حتى يرفع الغبن عن سكان الجزائر العاصمة وهران ومناطق أخرى.

وبخصوص الفلاحة، نحن ضد بيع الأراضي الفلاحية وضد تحويل الفلاحة إلى استثمار شبه تجاري حيث أصبحت الفلاحة عبارة عن تجارة وصار الفلاح الحقيقي خماسا عند تجار الفلاحة. لذا نطلب من الحكومة أن تضبط سياسة وجيهة عن طريق تشجيع الفلاح الحقيقي على الاستثمار في هذا القطاع وليس تشجيع المستثمر على المتاجرة بالأراضي.

كما نطلب من الحكومة تحديد الأراضي الفلاحية والعدول عن تخصيصها للبناء كما يحدث في المدينة الجديدة بالجزائر العاصمة، وشكرا.

الرئيس: أشكر السيد عبد الحق بومشرة، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر بوجوراس، فليتكلم.

السيد عبد القادر بوجوراس: السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي النواب، الإخوة الصحفيين، السلام عليكم.

أشكر في البداية كل مواطني ولاية معسكر على الثقة التي وضعوها فينا.

اتضح لنا من خلال قراءة البرنامج المعروف علينا أنه من غير الممكن الوصول على استقلالية القاضي إلا إذا حرر من القيود الإدارية والسياسية المفروضة عليه. لذا تقترح الجبهة الوطنية الجزائرية إنشاء مجلس أعلى للقضاة عوض المجلس الأعلى للقضاء، يتم انتخاب أعضائه من قبل ممثلي الشعب، وكذا سن قانون خاص بالقاضي يشرى في مستوى القاعدة؛ أي بمشاركة كل ممثلي الشعب (من المجالس المحلية إلى المجلس الشعبي الوطني).

أما عن إصلاح المنظومة التربوية فترى الجبهة الوطنية الجزائرية أن المشكل لا يكمن في اللغات أو في نقص المجالس العليا والمراصد التي جاءت بها البرامج السابقة، بل يكمن في البطالة التي يتخبط فيها خريجو مختلف الجامعات والمعاهد الجزائرية، وهذا ما نتج عنه مغادرة سبعمائة ألف إطار جزائري البلاد منذ سنة 1991 إلى يومنا هذا. لذا ترى الجبهة الوطنية الجزائرية ضرورة تحريك عملية التخطيط حتى يضبط عدد المتخرجين موازاة مع عدد مناصب الشغل، لأننا نرى أن هذا المشكل هو السبب الرئيسي في إفشال منظومتنا التربوية.

أما بالنسبة إلى إصلاح هياكل الدولة وإرجاع الثقة بين الإدارة والمواطن، فترى الجبهة الوطنية الجزائرية أن هناك

في كنف الرخاء والازدهار في عهد جبهة التحرير الوطني لكن سرعان ما حل بها ظلام حالك ازداد حلقة في السنوات الأخيرة، فضاقت بها الدنيا بما رحبت. رجائي رجائي، رجائي أن يلتفت الطاقم الحكومي إلى هذه المنطقة المحرومة التي ضحّت بالنفس والنفيس وقدمت أعلى ما تملك فداء لهذا الوطن المفدى وليس ذلك عليها بعزيز ولكن " هل جزاء الإحسان إلا الإحسان.

3- أبارك ما جاء بخصوص إصلاح هياكل الدولة ووظائفها لاسيما ما يتعلق منها بالحياة الاقتصادية وإنني مع ما ذهب إليه برنامج الحكومة وأدعوها إلى الإسراع في تجسيد هذه الإصلاحات علما أن المرحلة الانتقالية قد طالت وأثقلت انعكاساتها كاهل المواطن.

وفي هذا الصدد ألح على إلزامية إنشاء مجلس تنسيقي يتشكل من أحسن الكفاءات الوطنية في مختلف التخصصات، ويتولى الإشراف على تجسيد هذه الإصلاحات ويضمن لها الحد المطلوب من التجانس والتناسق، تلکم هي شروط نجاح الانتقال الاضطراري من نمط اقتصادي مخطط إلى اقتصاد تنافسي حر فرضته علينا العولمة والشمولية، فنحن مجبرون لا أبطال.

4 - أسجل بكل أسف، فيما يتعلق بإصلاح المنظومة التربوية وبعيدا عن كل المناورات والمزايدات السياسية التي لاتسمننا ولن تسمننا ولا تغنيننا ولن تغنيننا من جوع، تأخر هذه المبادرة الطيبة وأطلب من الحكومة الإسراع في تجسيد هذا المشروع إيمانا مني بأهمية الدور الذي تؤديه المدرسة في حياة الأمم والحضارات.

وأنا على يقين تام من أن هذه الإصلاحات لن تهمل مقتضيات العصرية ولن تمس أبدا الثوابت الوطنية، وأنا أخطب حكومة يقودها حزب جبهة التحرير الوطني برجال يعيشون من أجل الثوابت الوطنية ويموتون دونها.

وفي هذا الصدد أدعو الحكومة والسيد وزير التربية الوطنية وزير التعليم العالي إلى إعادة النظر، في الوقت

الرئيس: أشكر السيد عبد القادر بوجوراس، وأحيل الكلمة إلى السيد اليزيد العايب، فليفضل مشكورا.

السيد اليزيد العايب: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم، وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد. سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، سيدي رئيس الحكومة وأعضاءها، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الشعبي الوطني، سيداتي، سادتي أعضاء سلك الصحافة، أيها الحضور الكرام.

إن محدثكم من دوار بني مرعي بمدينة خراطة التاريخية المجاهدة، وباسم مواطنيها الأبطال يحييكم تحية طيبة. وبعد،

يخص تدخلني أمامكم برنامج الحكومة التي أنهىء كافة أعضائها بهذه المناسبة وأتمنى لهم السداد والتوفيق. ومراعاة لعامل الوقت سيقصر على مجموعة من الملاحظات أعتبرها هامة وسأوردها على المنوال الآتي:

1- أود أن أشير إلى ضخامة البرنامج من حيث الأهداف التي يتوخاها ولا ينقص ذلك من قيمته شيئا، علما أنه لاشيء يستحيل إذا خلصت النوايا وقويت العزائم:

"على قدر أهل العزم تأتي العزائم * وتأتي على قدر الكرام المكارم وتعظم في عين الصغير صغارها * وتصغر في عين العظيم العظائم".

2- جاء عرضه بعد أكثر من عشرية مضت لأسباب يعرفها العام والخاص، أقول عشرية كادت أن تغيب فيها أدنى أشكال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما قد يجعل صعبا لكن ليس مستحيلا تدارك التأخر المسجل في هذا المجال والاستجابة بشكل سريع وفعال إلى تطلعات المواطنين الذين وصل بهم الحد إلى فقدان الأمل. وما الواقع المر الذي يعيشه سكان منطقة خراطة إلا صورة حية عن ذلك، وهي المنطقة التي طالما عاشت

أهنيء الطاقم الحكومي وأتمنى له التوفيق في أداء المهمة التي أراها صعبة جدا، وأتقدم بالتهنئة إلى الزملاء النواب على الثقة التي منحهم الشعب إياها مع التحفظات المسجلة شعبيا وسياسيا، وأتمنى أن يكون جميع النواب عند حسن ظن الشعب، وليعلم الجميع أن خمس سنوات هي كأن يطوي الشخص ورقة. وبعد،

لا ينكر إلا جاحد الجهد الذي بذل لإعداد هذا البرنامج الموجود بين أيدينا، لكن ما يلاحظ عند أول قراءة أنه أعد باللغة الفرنسية ثم ترجم إلى اللغة العربية مما جعل بعض المصطلحات والمفاهيم وحتى الجمل لا تؤدي المعنى المقصود، هذا من حيث الشكل. أما من حيث المضمون، وبعد الدراسة المستفيضة للبرنامج، تبين لي أنه وردت مغالطة وردت في مقدمته وددت لو لم يقع فيها واضعو البرنامج، ويتعلق الأمر بالجملة الأولى من المقدمة التي جاء فيها: "باشرت الجزائر غداة خروجها من أزمة متعددة الأشكال" ثم جاء في الفقرة الثانية: "وفي الواقع تركت الأزمة". إن الشعب الجزائري يتمنى أن يكون هذا الكلام واقعيًا وحقيقيًا، لكن أيها السادة، هل توقفت المسألة فعلا وانتهت الأزمة؟ أترك لكم الإجابة.

أعود إلى مضمون البرنامج، السيد رئيس الحكومة، إن الشعب الجزائري والطبقة السياسية يوافقانكم على الأولويات التي جاءت في البرنامج والتي حصرتموها فيما يأتي:

- 1- استعادة الأمن الكامل والدائم عبر كامل أرجاء التراب الوطني.
- 2- إنجاح الإصلاحات الكبرى (هياكل الدولة، العدالة المنظومة التربوية).
- 3 - التحولات الاقتصادية الكفيلة بتفعيل تنمية معتبرة في سياق اقتصاد السوق.
- 4- تلبية حاجات المواطنين بتوفير الماء والشغل والصحة والسكن.
- 5- الحفاظ على سياسة التضامن الوطني وترشيدها.
- 6- الترقية المستمرة للحوار والتشاور في جميع الميادين.

المناسب لتعليم مادة الرياضيات وكل العلوم الدقيقة الكمية، لأن التجربة الإنسانية أكدت أن التحكم فيها يعني التحكم في كل شيء، وإلى التفتح على أكبر عدد ممكن من اللغات الحية.

لقد مضى القطار وبقينا على السكة، فهل من انطلاق قريب؟

أرجو في الأخير، أن يسجل سيادة رئيس الحكومة والسيد وزير المجاهدين، وبتفويض من سكان منطقة خراطة التاريخية، طلبي بأن تحظى مدينة خراطة باحتضان الاحتفالات الرسمية الوطنية بالذكرى الثامنة والخمسين لمجازر 8 ماي 1945، إذ غيبت عن هذه الذكرى وهي التي ضحّت بآلاف الشهداء، واليوم تخان ذاكرتهم وتداس أرواحهم بعد نصف قرن من الزمن، وستكون لكم جميعا فرصة سانحة للاطلاع على معاناة المواطنين في هذه المنطقة.

وفقكم الله وإيانا وسدد خطانا جميعا إلى ما فيه الخير لوطننا العزيز.

عاشت جبهة التحرير الوطني والمجد والخلود لشهادتنا الأبرار.

تحيا الجزائر. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد يزيد العايب، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد ميلود قادري، فليتفضل مشكورا.

السيد ميلود قادري: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة الموقر،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة الحضور ضيوفا وإعلاميين،

أخواتي، إخواني النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

